

سلسلة كتاب العميد

(١٦)

الدِّرَاسَاتُ اللُّغَوِيَّةُ فِي الحَوْزَةِ العِلْمِيَّةِ



ISBN: 978-9922-680-60-6

الدراسات اللغوية في الحوزة العلمية-الطبعة الاولى-كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، قسم النشر، ١٤٤٥ هـ = ٢٠٢٤ .
١١٣ صفحة ؛ ٢٤ سم. (سلسلة كتاب العميد ؛ ١٦)
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
ردمك : ٩٧٨٩٩٢٢٦٨٠٣١٦
١. اللغة العربية--دراسة وتعليم--العراق--النجف. ٢. الحوزة العلمية في النجف--كتب دراسية. أ. العنوان

LCC : PJ6068.17 D57 2024

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
فهرسة أثناء النشر

٢٢٠ / ٧

د ٤٢٥ الدراسات اللغوية في الحوزة العلمية / مجموعة
من المؤلفين . - ١ ط . - كربلاء : مركز العميد
الدولي ، ٢٠٢٤ .
١٠٤ ص : ٢٤ سم .
١. القرآن الكريم - دراسات . ٢. المدارس الدينية.

رقم الإيداع

٢٠٢٤ / ١٢٣٨

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٢٣٨) لسنة ٢٠٢٤



العنوان: الدراسات اللغوية في الحوزة العلمية

سلسلة كتاب العميد (١٦)

النَّاشِر: العتبة العباسية المقدَّسة - مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات - قسم النشر

الإشراف العام: أ.د. شوقي مصطفى الموسوي

المتابعة والتنفيذ: م.م. ضياء محمد حسن

الإدارة الفنية: م.م. علي رزاق خضير

الإخراج الطباعي: احمد هاشم الحلو

تصميم الغلاف: احمد محسن الحسيني

عدد النسخ: ٢٥٠

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

حقوق النَّشر والتَّوزيع محفوظة للعتبة العباسية المقدَّسة

مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات.

الرمز البريدي للعتبة العباسية المقدَّسة: ٥٦٠٠١

رقم صندوق البريد (ص.ب.): ٢٣٢

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
أُوتُوا الْكِتَابَ آمَنُوا بِمَا نَزَّلْنَا
مُصَدِّقًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء، الآية: ٤٧ .



المحتويات

كلمة المركز	٩
المنهج اللغوي للشيخ الكرباسي في ضوء مناهج الحوزة العلمية في النجف	
الإشراف	١١
ملخص البحث	١٢
المقدمة	١٤
المبحث الأول: منهج الحوزة العلميّة وأثره في الدرس اللغويّ	١٦
بحثهم في الجملة	١٨
المبحث الثاني: منهج الشيخ الكرباسيّ في دراسة ألفاظ القرآن الكريم	٢٤
المبحث الثالث: منهج الشيخ الكرباسي النحويّ	٢٧
المبحث الرابع: منهج الشيخ الكرباسيّ في دراسة ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه	٣٣
المبحث الخامس: منهج الشيخ الكرباسيّ في التصحيح اللغويّ	٣٦
منهج الكرباسي في تأليف كتابه	٣٨
نتائج البحث	٤٢
الهوامش	٤٤
المصادر والمراجع	٤٧
أطوار التمثيل الدلالي لاصولي مدرسة النجف	٤٩
ملخص البحث	٥٠
أطوار التمثيل في مدرسة النجف	٥٢
مجال التمثيل بالاعتبار	٥٦
التعهد والالتزام النفسي	٥٨
المحقق الاصفهاني والتأسيس لنظرية المعنى	٦٣

٦٩.....	إرادة التفهيم ومبادئ (كرايس)
٧٣.....	الهوامش
٧٦.....	المصادر والمراجع
٧٧.....	البحث الدلالي عند الشيخ المظفر
٧٨.....	ملخص البحث
٨٠.....	التمهيد
٨٣.....	المبحث الأول: أقسام الدلالة
٨٤.....	الدلالة العقلية/ الدلالة الطبيعية
٨٧.....	المبحث الثاني: أقسام الدلالة الوضعية
٩٣.....	المبحث الثالث: أقسام اللفظ
٩٨.....	الخاتمة
٩٩.....	الهوامش
١٠٢.....	مصادر ومراجع

كلمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وعلى قائم آل محمد امامنا الحجة المهدي المنتظر عجل الله فرجه .. وبعد

اهتم مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ممثلاً بقسم النشر، التابع لقسم الشؤون الفكرية في العتبة العباسية المقدسة، بنشر وطباعة الدراسات والبحوث اللغوية ذات الجنبه الفكرية والمعرفية المنتقاة من بحوث مجلة العميد المحكمه، وقد افرد قسم النشر في إصداره الحالي، ثلاثة أوراق بحثية عن علماء الحوزة العلمية في النجف الاشرف في الدرس القرآني واللغوي، سلطت الضوء على أسرار النص القرآني ومعانيه وأصوله، خصصت الورقة الأولى لدراسة المنهج اللغوي للشيخ الكرباسي في ضوء مناهج الحوزة العلمية في النجف الاشرف، من خلال التحليل اللغوي للنص القرآني واستنباط المقاصد والمعاني وتبيان وجوه اعرابه.


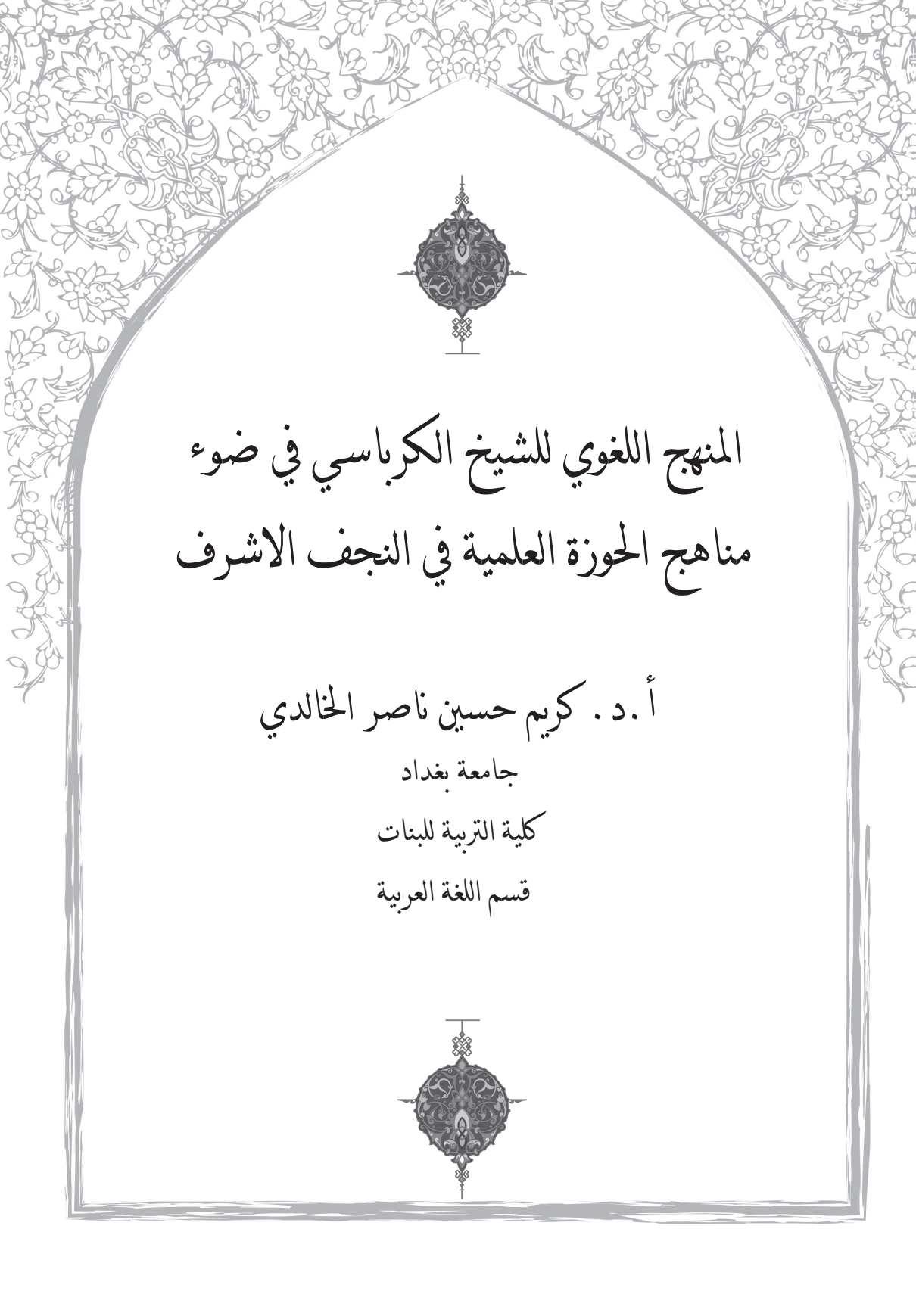
في حين تضمنت الورقة الثانية أطوار التمثيل الدلالي لأصولي مدرسة النجف التي تكشف عن صلة نظرية الاعتبار لدى العلماء، بعلم العلامة ونظام التأسيس للمعنى اللغوي.. وصولاً الى الورقة الأخيرة التي درست البحث الدلالي عند الشيخ المظفر الذي انتهجه في مناهج العلوم الدينية، على وفق حركته

التجديدية .

ومن خلال سلسلة كتاب العميد في قسم النشر والممثل بإصدارنا الحالي ، نجدد الشكر والتقدير والامتنان للأخوة الباحثين الاكارم المتخصصين في الدراسات الإنسانية ذات الطابع الفكري على مساهمتهم في هذا الإنجاز القيم والمبارك ونتمنى لهم كل التوفيق ، ومن الله التوفيق .

أ.د. شوقي مصطفى الموسوي
رئيس قسم النشر





المنهج اللغوي للشيخ الكرباسي في ضوء
مناهج الحوزة العلمية في النجف الاشرف

أ. د. كريم حسين ناصر الخالدي

جامعة بغداد

كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية



ملخص البحث

كان لثقافة الشيخ الكرباسي الحوزوية والجامعية الاثر الكبير في بناء منهج متميز في دراسة الموضوعات اللغوية لذا كان البحث موزعا على المباحث الاتية:

درس المبحث الاول المنجزات الدلالية في البحث اللغوي في مرحلة البحث الخارج من خلال التحليل اللغوي للنص القرآني واستنباط المقاصد، وكشف البحث كثيرا من وجوه التميز في استنباط المعاني.

اما المبحث الثاني فكان مخصصا لدراسة منهج الشيخ الكرباسي في دراسة الاعراب وتطبيقاته في كتاب اعراب القرآن وشروحه على كتب نحوية واتضح ان بحثه يهدف الى تمكين النحو في عقول الباحثين والاتساع في فهم النص القرآني من خلال بيان وجوه اعرابه. ودرس المبحث الثالث منهجه في دراسة الموضوعات النحوية أظهر فيه قدراته العقلية فكان شارحا ومحققا وناقدا ومستدركا من خلال تدرجه في مؤاخذه ابن هشام ودحض عدد من آرائه.

وختم البحث بمبحث درس الاستعمال القرآني للالفاظ والجمل ومنهجه في تبويب موضوعاته الدلالية واللغوية. استطاع البحث الوصول الى ان الشيخ الكرباسي كان يجمع بين المنهجين الحوزوي والجامعي وكان من المنظرين لكيفية تحصيل الالسن من اللحن واتجاهه المعنوي والدلالي في البحث النحوي.



— ❦ ABSTRACT ❦ —

For the university and Hawza culture the sheikh. Al-Karbasi maintains is the essence of a prominent methodology in studying linguistic issues; the paper is ramified into: the first section tackles the semantic achievements in the linguistic research of Al-Kharj research rank through the prism of the linguistic explication of the Glorious Quran and induction of intents ; the paper exposes many a gambit of paramouncy on the scale of meaning induction.

Yet the second section gives importance to the methodology of sheikh. Al-Karbasi in studying the parsing and its application in parsing the Glorious Quran, its explication to the linguistic references, then it is manifested that his locus is to buttress the researchers in perceiving the Quranic text through exposing the parsing elements.

Yet the third section delves into certain syntactic issues revealing his intellectuality; he was an interpreter, verifier, critic and perceives the texts through the steps he takes in refuting the opinions of Ibn Hasham. Ultimately, the study terminates at the Quranic use of the utterance, sentences and his methodology in categorizing his semantic and linguistic issues. The study reaches to a fact that sheikh Al-Karbasi yoked the methodologies, Hawza and university, altogether and was one of the theorists who endeavours to extirpate the tongue from the tune and its semantic and spiritual trajectory in the syntactic research.

المقدمة

لم يكن نبوغ الشيخ محمد جعفر الكرباسي قُدس سرّه فلتة بل كان امتداداً لعطاء متواصل من أسرة عُرِفَت بالعلم والتأليف والاجتهاد والنبوغ في فروع العلم الديني واللغوي فقد كان أبوه وأجداده علماء متميزين في حقول الفقه وأصوله والتفسير والحديث واللغة في الحوزة العلميّة وهو ما جعل الشيخ الكرباسي مؤهلاً لبلوغ ما بلغه من مراتب عليا في علوم اللغة خاصة والعلوم الأخرى عامة.

ولم يكن تأثير أسرته وأجداده من آل الكرباسي رحمهم الله المنبع الوحيد في نبوغه في العلوم الإسلاميّة بل أثر فيه خاله الشيخ عبد الله الشرقيّ رحمه الله الذي حثّه على الدراسات اللغويّة ورافقه في حضور مجالس اللغة وحثّه على دراسة مصادرها وتتبعها من مظانّها.

وفي الحقبة التي نشأ فيها الشيخ الكرباسي كانت الحوزة العلميّة في النجف الأشرف قد قطع علماءها المتأخرون شوطاً من البحث والتفكير اللغويّ في موضوعات دلالة الألفاظ وقضايا نحويّة مهمة كدلالة الفعل على الحدث والزمن، ودلالة الفعل على الزمن بصيغته أو من خلال الاستعمال، ودلالة المشتقات، والحروف، والبحث في الجملة وغيرها من الموضوعات المهمة، وكان المجتهدون كالشيخ محمد كاظم النجفي الملقب بالأخوند والشيخ العراقيّ والشيخ النائني والسيد محمد باقر الصدر والسيد أبي القاسم الخوئي وغيرهم من العلماء قد وظّفوا حقل دلالة الألفاظ للغور في مباحث الدلالة اللغويّة والنحويّة لاستنباط الأحكام الفقهيّة فكانت النتائج التي توصلوا إليها باهرة على النحو الذي عرضه الدكتور مصطفى جمال الدين في كتابه الدرس النحويّ عند الأصوليين. وفي هذه المجالس التي شهدت الحوار والبحث اللغويّ في مجالس الدرس الخارج كانت مواهب الشيخ محمد جعفر الكرباسي رحمه الله تتفتح وتتطلّع إلى فتح آفاق جديدة في مجالات الدرس اللغويّ والقرآنيّ.

ويبدو أنّ الشيخ محمد جعفر الكرباسي رحمه الله من خلال اطلاعه على مناهج الدرس

اللغويّ في الحوزة العلميّة، وموازنته بالدرس اللغويّ في الجامعات والمحافل العلميّة الرسميّة أدرك الحاجة إلى تطوير الدرس اللغويّ في الحوزة العلمية وزيادة مباحث لم يسع غيره من علماء الحوزة إلى البحث فيها فكان رائداً في هذا الميدان بحق ولاسيما العلوم اللغويّة القرآنيّة.

ويلمس الباحث في كتب الشيخ محمد جعفر الكرباسي رحمه الله أنّه وضع يده على الفراغ في المكتبة الحوزويّة الذي يتلخّص في أمرين هما: الأول: الاتّساع في الدراسات اللغويّة وتطوير مجالات البحث فيها. الآخر: الاتّساع في الدراسات القرآنيّة وتطوير مجالات البحث فيها.

ويّضح لي من خلال دراسة كتبه أنّه اتّبع طريقاً يجمع بين الأمرين فكانت دراساته اللغويّة موطّئة لبيان المعاني القرآنيّة وبيان أسرار النصّ القرآنيّ وتلك لعمرى التفاتة ذكيّة أراد من خلالها تسخير معارفه النحوويّة والدلاليّة والصوتيّة والصرفيّة للكشف عن وجوه الإعجاز في أساليب القرآن الكريم .

ولانقول إنّ الحوزة العلميّة عاجزة عن فتح أبواب مشرعة للدرس اللغويّ أو الدرس القرآنيّ بل كانت فلسفة الحوزة العلميّة مبنية على إعداد علماء متخصصين في الفقه الإسلاميّ وأصوله النابعين من توجيه أئمتنا المعصومين عليهم السلام وفكرهم الربانيّ النير لذا كانت مباحثهم تتّسع في هذين الاختصاصين وتجتزئ بما يؤهّل الباحث في العلوم اللغويّة والقرآنيّة والمنطقيّة للاتّساع في الفقه والأصول كما سيّضح في المبحث الأول.

وكان لثقافة الشيخ الكرباسي التي جمعت بين الحوزة والجامعة الأثر الواضح في اختيار المنهج الذي يجعله رائداً متميّزاً في مباحثه ودراساته لذا لفت الأنظار بطريقة هادئة وعلميّة إلى أهميّة التجديد في الدراسات الحوزويّة، من خلال انتقاء المباحث التي تكمل ثقافة العالم الحوزويّ وتفتح له آفاقاً أوسع في البحث العلمي.

ولاشك في أنّ الشيخ الكرباسي رحمه الله قد سجّر حياته الشريفة للبحث والاستقصاء

فكان يصل الليل بالنهار لتأليف هذه الكتب القيّمة التي استغرق تأليفها عمره كلّه فضلاً عن استغراق جهده وفكره مضحيًا بكلّ شيء أجل إنجاز هذا البناء الشامخ الذي ستظلّ القرون تذكره بإعجاب.

وسأحاول في هذه الدراسة الموجزة الكشف عن معالم منهجه وفكره ومواطن تميّزه بين علماء عصره وسيكون للمنهج المساحة الواسعة لأنّ المنهج مظهر من مظاهر تطور مباحثه ورقيتها لأنّ الذي يرسم منهجًا متميِّزًا في البحث والتبويب يعرف خصوصيّة أهدافه ومراميه في أجواء حاولت الربط بين المنطق والتفكير الأصولي، فكان منهج الشيخ الكرباسي يربط بين العمق اللغويّ في أساليب القرآن الكريم والتفكير الأصوليّ وهذا في نظري سرّ توهج منهج السيد الكرباسيّ وذيوع شهرته.

المبحث الأول

منهج الحوزة العلميّة وأثره في الدرس اللغويّ

تعدّ الحوزة العلمية جامعة فقهية وأصوليّة تسعى إلى تخريج علماء متخصصين في الفقه والأصول لكنّها تتخطى هذا الهدف إلى دراسة علوم ساندة في مراحل المقدّمات والسطوح وهما مرحلتان تسبقان مرحلة البحث الخارج في الدراسات الحوزويّة كعلوم اللغة والمنطق وعلوم القرآن وعلم الرجال والحديث النبويّ الشريف والفلسفة لتهيأة المتخرجين في هاتين المرحلتين إلى دراسات عليا تسمّى بـ (البحث الخارج) وهي مرحلة تتخطى تلقين العلوم وحفظها إلى مرحلة البحث والاستنباط والمحاورة والاستدلال ويختصّ الطالب فيها بدراسة علوم الفقه والأصول والعقائد.

وفي مرحلتي المقدّمات والسطوح يدرس الطالب علوم اللغة على أساتذة يتولون شرح كتب نحوية وبلاغية متدرّجة في عرض المسائل والقضايا لتكون أساسًا لمرحلة البحث الخارج في الاستدلال لاستنباط الأحكام الفقهية من مصادرها كالقرآن الكريم والحديث النبويّ الصحيح وأحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام.

ولاشك في أن الإستدلال يقتضي الفهم الصحيح والعميق لدلالة الألفاظ في النصّ القرآني وغيره وقد أشرت إلى أن النصّ القرآني كان الأساس في نشأة العلوم العربيّة ومنها النحو العربيّ فقلت: «ولمّا كانت البؤرة تحديد القصد الإلهي على وجه التقريب وليس الجزم لأنّ الجزم من معارف الله جلّت قدرته اتجه الفكر النحويّ إلى تحديد وسائل تحليل النصّ القرآني في ضوء المعارف الدلاليّة المستحصلة من التراث المعرفي للعرب ومحاولات التفسير التي سبقت مرحلة التفكير النحويّ لارتباطها بفهم العقيدة الجديدة، فضلاً عن محاولات التنظير الفقهي المستندة إلى السنّة النبويّة الشريفة، والاستنباط من القرآن الكريم»^(١).

والمعروف أن النصّ مجموعة من الجمل المكونة من ألفاظ مؤتلفة فيما بينها ولاشك في أنّ معرفة دلالة النصّ مبنيّة على معرفة دلالات الجمل فيه، ومعرفة دلالات الجملة مبنيّة على معرفة دلالات الألفاظ.

وهذا يعني ترابط علوم الدلالة بعلوم النحو والصرف والبلاغة لتوظيف ذلك لمعرفة حجية الحكم الشرعيّ ومن هذا المنطلق بنت الحوزة العلمية دراستها على تضافر هذه العلوم كلّها فيما أطلق عليه العلماء (مباحث الألفاظ) لتمكين الشارع من الاستدلال على الحكم الشرعيّ الراجح لديه، وفي هذا الميدان تبارى العلماء في إبراز قدراتهم العقليّة والمعرفيّة في الاستدلال على الحكم الشرعيّ؛ لذا كان علماء الحوزة يصلون الليل بالنهار في البحث والتنقيب والبحث والتفكير والتأمّل في النصوص وتحقيق الروايات.

وكان لذلك أثره في تطور الفكر الدلالي المبني على تحليل النصّ واستيعاب دلالاته فشمّل بذلك تطور الدرس اللغويّ وإن لم يكن البحث اللغويّ قصدهم ومبتغاهم، لكنّه كان من وسائل البحث الإستدلالي. وهذا المنهج أفاد الدرس اللغوي كثيراً؛ بل أظهر فيه علماء الحوزة تفوقاً كبيراً في قضايا دلالة الجملة أو دلالات الألفاظ سأذكر جوانب منها:

الأول: بحثهم في الجملة

وتقسيمها على قسمين: ١ (الجملة التامة). ٢ (الجملة الناقصة). في نحو (ضرب زيد)، و(ضرب زيد) فقد ذهب السيد محمد باقر الصدر إلى أن الجملة الناقصة صورة إفرادية واحدة لا يصح أن يُعدّ الدال على هذه الصورة الإفرادية كلاماً يحسن السكوت عليه؛ بل هي صورة يُنظر في حقّها أن تقع طرفاً للارتباط بصورة أخرى في حكم معين يحسن السكوت عليه.^(٢)

في حين كان السيد الخوئي قدس سرّه يرى أن التسمية بالناقصة فيها نظر فينكر اتصاف النسبة بالقلة أو الكثرة والتمام والنقصان لذا أبطل أن يكون المائزين التركيبين نقص النسبة وتماها على نحو ما ذهب إليه الشيخ العراقي قدس سرّه ويرى السيد الخوئي أن المائز يكمن في كون الجملة التامة موضوعة لقصد الحكاية والإخبار في الجملة الخبرية ولقصد ابراز أمر ما في نفس المتكلم في الجملة الإنشائية^(٣). ويرى أن الجملة «الناقصة موضوعة لغرض التخصيص والتضييق لا للنسبة الناقصة فجملة (كتاب محمد) تدلّ على الحصة الخاصة من الكتاب المقيّد بكونه لمحمد و(الرجل العالم) تدلّ على تضييق مفهوم الرجل بكونه عالماً».^(٤)

ومصطلح (التخصيص) مستوحى ممّا قاله النحويون في الغرض من شبه الجملة أنّها تفيد التخصيص إذا وصفت بها النكرة ولا أرى فرقاً كبيراً بين التخصيص والتخصيص في عموم التعبير.

ويميل علماء الحوزة إلى حل إشكال الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في شكل الجملة إذا تقدّم الفعل على الاسم فيقسمون الجملة على ثلاثة أقسام على نحو ما نراه عند السيد محمد باقر الصدر قدس سرّه هي:

١. الجملة الفعلية: نحو طلع البدر.

٢. الجملة الاسمية: نحو: البدر طالع.

٣. الجملة المزدوجة المركبة من جملتين (البدر طلع).^(٥)

والجملة المزدوجة هي ما عبّر عنه ابن هشام بالجملة الصغرى والجملة الكبرى فقال «انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين، ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيدٌ يقوم أبوه.»^(٦)

وأرى أنّ ما ذهب إليه السيّد الصدر هو تأييد للمذهب البصريّ في كون الجملة التي يتقدّم فيها الاسم على الفعل هي جملة فعلية ولايحتمل أن تكون اسمية لأنّه مثل للاسميّة باسمين كما قال الزمخشري في حدّه الجملة الاسمية «هما الاسمان المجردان نحو قولك زيد منطلقاً»^(٧) أمّا إذا تأخر الفعل بعد الاسم فهي جملة اسمية كبرى أو كما سماها السيّد الصدر «الجملة المزدوجة.»

ومن المباحث الدلاليّة المتميّزة في الحوزة العلميّة تفريقهم بين دلالة الجملة الخبريّة ودلالة الجملة الإنشائيّة مميّزين بين الدلالة على الإنباء عن وقوع الحدث وإيجاد الحدث أو إيقاع الحدث، وهذه الأفكار تشيع الآن في الدراسات اللسانيّة المعاصرة على أنّها من أهمّ موضوعات التداوليّة.

وقد أنعم السيّد الخوئي قدس سرّه النظر في التفسيرات النحويّة والأصوليّة في التفريق بين الجملتين باحتمالها الصدق أو الكذب أو عدم احتمالها ذلك، ورأى أنّ الجملة الخبرية لا تدلّ على نسبة يكون لها خارج تطابقه أو لا تطابقه لتوصف بأنّها صادقة أو كاذبة، ويرى عليه السلام أنّ الصادق أو الكاذب هو المخبر به لا الجملة نفسها لأنّ الشيء الذي نبحت عنه هو دلالة الجملة على معناها الذي وضعت له لأنّ الكلام من الناحية الدلاليّة لا يوصف بأنّه صادق أو كاذب بل دال أو غير دال^(٨) فقد لخصّ الدكتور مصطفى جمال الدين رأي السيّد الخوئي قائلاً «ولكنّ الخوئي في محاضراته أنكر هذا المشهور من دلالة الجملتين واعتبر (كذا) كلاًّ منها لا يدلّ على وجود نسبة ولا على إيجادها، وإنّما يدلّ على إبراز أمر نفسيّ هو إمّا: إمّا قصد الحكاية والإخبار عن ثبوت النسبة في الجملة الخبرية، وإمّا أمر نفسيّ آخر غير قصد

الحكاية في الجملة الإنشائية كالتمني والترجي وكالإعتبرات الشرعية في العقود والإيقاعات وأمثالها، ورأى أن كلاً من الجملتين من حيث الدلالة الوضعية لا تتصفان (كذا) بالصدق والكذب.^(٩)

وفيما قاله السيد الخوئي نَظَرَ لأنَّ الجملة مكوّنة من معنى يحسن السكوت عليه مسند إلى مُحدِّث أو قائل ومخبر أو مخاطب وليست الجملة هي مجرد ألفاظ بل هي ألفاظ دالة على المعنى المقصود، ومتكلم قد يكون صادقاً أو كاذباً ومخاطب يتلقّى الخبر ليحكم بالصدق والكذب بأدواته ووسائله التحقيقيّة، أمّا أن يكون الكلام دالّ أو غير دالّ فذلك ما حكم به القدماء على كون الجملة دالة على معنى يحسن السكوت عليه أو غير دالة كالجملة الناقصة وذلك يشمل الخبريّة والإنشائية، وما تنهاز به الخبريّة أنّ هذا المعنى قد وقع أو قد يقع لذا يكون الحكم عليه بالصدق أو الكذب وارداً في حين أن الجملة الإنشائية جملة دالة على معنى يحسن السكوت عليه وقد لا يقع أي قد يُنجز أو لا يُنجز بحسب حكم المخاطب وقراره وليس بحسب الجملة أو المتكلم.

وقد أوجد السيد الخوئي ثَمَّةً مدخلاً دلاليّاً شمل أكثر التفسيرات الدلالية للجملتين الخبريّة والإنشائيّة ورأى أنّهما دالتان على معنى واحد هو إبراز أمر في نفس المتكلم قد يكون قصد الحكاية والإنباء على ثبوت النسبة في الخبر وقد يكون أمراً نفسانياً آخر غير قصد الحكاية في الإنشاء كالتمني والترجي وأمثالهما. والسيد الخوئي ثَمَّةً وإن ذكر أنّهما في معنى واحد هو إبراز ما في نفس المتكلم وهو ما سمّاه النحويون والأصوليون (المعنى أو القصد) لكنّه استدرك وفرّق بين المعنيين فجعلهما معنيين أحدهما الحكاية والإنباء، والآخر كون المعنى نفسياً، وهذا التمييز إقرار بأنّهما ليسا معنى واحداً. وقد أشار النحويون إلى الدلالة على المعنى النفسي في تبين دلالة التمني أو الترجي أو المدح أو الذم أو التعجب.^(١٠)

ولعلماء الحوزة نظرات عميقة في دلالة صيغة (فعل) و (يفعل) على الزمن، فقد فنّد الشيخ الآخوند (ت ١٣٢٩) في كتابه الكفاية تلك الدلالة بالصيغة وعده اشتباهاً كما

أنكر الدلالة التضمنية والإلزامية لفعلي الأمر والنهي لأنها لا يدلان على الزمان؛ بل على إنشاء طلب الفعل، والترك، وجعل للماضي والمضارع خصوصية هي أنها يمكن أن يدلّا على وقوع النسبة في الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال إذا كان الفاعل زمانياً، ولكن ليس من جهة الوضع اللغوي؛ بل من جهة أنّ الفاعل الزماني لا بدّ لفعله من زمن، سواء أكان التعبير عنه بصيغتي (فعل، يفعل) أم بصيغة (فاعل) أو (مفعول) فتكون دلالة الفعل على الزمن كما يقول شارحه من قبيل الدلالة الإلزامية لا التضمنية واستدلّ علماء الحوزة على ذلك بأدلة منها لو كان الزمان جزءاً من صيغة الفعل لم يكن قد تحقق الفعل بدون الزمان، وقد تحقّق في جميع الأفعال الإنشائية. وحجتهم الأخرى: «لو كان الزمان الماضي وكذلك المستقبل لما أمكن اختلافه بعارض، وقد اختلف، كما في قولك (إنّ قمتَ قمتُ) و (لم تضرب) لأنّ ما بالذات لا يختلف بالعارض.»^(١١)

وفي ضوء مناقشاتهم العميقة التي تدحض حدّ الفعل بأنّه حدث مقترن بزمن عاد علماء الحوزة إلى الحدّ الذي ينسب إلى الإمام عليّ عليه السلام وهو أنّ الفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى وقد أورده الزجاجي في معرض ردّه على قول الكوفيين بالفعل الدائم «أنّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين» الإيضاح للزجاجي.^(١٢) ولهم مباحث طويلة في دلالة المشتق أو الوصف على الذات والحدث والنسبة، وقادهم البحث في المشتقات إلى البحث في أصل المشتقات فأنكروا الرأيين البصريّ والكوفيّ وذهبوا إلى رأي مفاده أنّ اسم المصدر أو المادة اللغوية السارية بين كلّ المشتقات هي أصل المشتقات، وأنّ كلّ مشتقّ بما له من هيئة خاصة فرع قائم بذاته لا يمكن أن يكون أصلاً ولا فرعاً.^(١٣) ولهم مباحث أخرى في دلالة الحرف فذهب النائيّ إلى أنّ الحروف تربط بين مفردات الجملة في أثناء عملية التكلّم والتأليف وليس لهذه المعاني واقع سابق على عملية التأليف بخلاف معاني الأسماء فإنّ لها واقعاً سابقاً على تأليف الجملة يوجب خطورها في الذهن عند سماع ألفاظها ولذلك سميت عندهم بالمعاني الإخطارية^(١٤).

وذهب السيد الخوئي قدس سرّه إلى أن الحرف موضوع لتحصيل المعنى الاسميّ وتضييق دائرته فالمعنى الاسميّ تبعاً لما يدخله من تنوع وتصنيف وما يطرأ عليه من حالات وملازمات قابل لأن يتحصّص إلى حصص كثيرة، فإذا أريد تفهيم ذات المعنى جيء بلفظ الاسم وإن أريد تضييقه بحيث تفهم منه حصة خاصة من تلك الحصص؛ جيء بالحرف ليكون الاسم دالاً على ذات المعنى، والحرف دالاً على تلك الحصة الضيقة منه فجملة الصلاة في المسجد يدلّ فيها لفظ الصلاة على ذات المعنى الواسع ولفظ (في) على تلك الحصة الخاصة من الصلاة التي يكون ظرفها المسجد.

وفي ذلك نظر فالمعاني لا تؤخذ من دلالة الفعل أو الاسم أو الحرف بل تؤخذ من دلالة إئتلاف هذه الألفاظ لذا تتغير دلالة الحرف بحسب دلالة الفعل والفاعل وطريقة بنائها أو إئتلاف الاسمين وطريقة بنائهما وبحسب المقام وسياق الكلام، لأن أصغر وحدة للتعبير عن المعنى المقصود هي الجملة وليست المفردة والحديث في دلالة المفردات هو حديث معجمي مطلق لا علاقة له بالمعنى المقصود (القصد) الذي يُستقى من دلالة الجملة.

وما ذكرته من إشارات لمباحث علماء الحوزة في دلالة الألفاظ هو نزر يسير ممّا زخرت به كتبهم وبحوثهم في هذا الميدان، وقصدي من الإشارة إلى ذلك النزهر هو القول بأن علماء الحوزة قد استنبطوا كثيراً من المعاني وما يدل عليها فاقت في عدد من الأبواب ما ذهب إليه النحويون في بحثهم النحويّ ذلك أنّ النحويين في العصور المتأخرة شغلتهم العوامل والعلل والتأويلات عن الغوص لاستخراج الدلالات التي هي الأصل في البحث النحويّ في حين كان علماء الحوزة يسعون إلى الكشف عن المعاني وما يدل عليها لأنّ غايتهم الأساسية هي استنباط الحكم الشرعي من دلالات الألفاظ ومن ائتلافها.

ولقد كان العالم في الحوزة يسخر فروع اللغة كلّها من نحو وصرف وبلاغة ومعجمات فضلاً عن التفسير وعلوم القرآن وشرح الحديث ورجال الحديث للوصول إلى القصد

من النصّ القرآنيّ لبناء الحكم الشرعيّ في ضوء تراكم المعرفة المستحصلة من نتائج تلك الفروع؛ فليس هونحوياً يسعى للتخصّص بالنحو لكنّه به حاجة إلى معرفة النحو لتعيين الدلالة، وليس بلاغياً يسعى إلى التخصّص بعلوم البلاغة لكنّه به حاجة إلى معرفة البلاغة لتعيين الدلالة، وهكذا الأمر في العلوم الأخرى التي يسخرها للكشف عن الدلالات. ومن يتأمّل في ذلك يكتشف أنّ عالم الحوزة موسوعيّ يحيط بأكثر العلوم التي تنفعه في الوصول إلى غاياته الأساسيّة فيأخذ من كلّ علم ما يمكنه من الكشف عن القصد في النصّ. ومن هنا أرى أن لا يؤاخذ عالم الحوزة إذا قصر في التبحر في العلوم الساندة لأصول الفقه قياساً بالتخصّص بواحد من تلك العلوم، كالتحويّ أو البلاغيّ أو المفسّ، بل أرى العكس هو الصحيح فما ينبغ به في أيّ من العلوم الأخرى فهو فضل منه وزيادة على تخصّصه في الفقه وأصوله.

وفي ضوء هذه الحقيقة أرى أنّ ما أنتجه علماء الحوزة في النحو والبلاغة والصرف والدلالة هو فيض من عطائهم الغزير في ميادين العلم فقد كانوا يلزمون أنفسهم بالتعمق في كلّ علم ساند ويغوصون في أعماقه للكشف عن أسراره، والإتيان بما يساوي ما قاله المختصون في عدد من الأبواب إن لم يزيدوا عليه.

وهذه الأجواء التي تنافس فيها العلماء لتحصيل العلوم الساندة كانت حواراتهم ومباحثهم تملأ قاعات محاضراتهم، وكانت مجالسهم تعجّ بالأفكار والرؤى والمسائل التي تحرك العقول نحو الإبداع والابتكار، قد مهّدت لنبوغ العالم محمد جعفر الكرباسي في الدراسات اللغوية ليأخذ من هذه العلوم الساندة ويزيد عليها ما مكّنه من تأليف كتبه اللغوية التي احتلت مكانة مرموقة في المكتبة اللغويّة.

المبحث الثاني

منهج الشيخ الكرباسي في دراسة ألفاظ القرآن الكريم

القرآن الكريم مصدر الدراسات الفقهية والأصولية ومنبع العلوم الإسلامية المهمة كال تفسير وإعجاز القرآن وغريب القرآن والبلاغة والنحو والدلالة وغيرها من العلوم التي شغلت الفكر الإسلامي وأحدثت تغييراً واضحاً في التفكير العربي وتفكير الشعوب الأخرى لكون القرآن كتاباً معجزاً ما زالت العقول تنهل من معينه، وقد أولى الأئمة المعصومون عليهم السلام القرآن الكريم اهتماماً كبيراً لأنهم عدله، والمسؤولون عن تفسيره وبيانه وتوضيح ما يبدو مشكلاً في نسجه وبنائه وإعرابه في ضوء حديث الثقلين فكانت أقوالهم وتفسيراتهم منارة لمن سلك طريق البحث والاستقصاء فكانت جامعة الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام مبنية على ما أنزله الله تعالى من آيات بينات تولى رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيه الإمام عليّ وأبناءؤه من المعصومين عليهم السلام مهمة تفسيره وبيانه والكشف عن وجوه إعجازه. وكانت مباحث تلك الجامعة الفقهية والأصولية تستقى من القرآن الكريم وفهم الأئمة الأطهار عليهم السلام لأسراره.

وفي ضوء هذا الفهم لأهمية القرآن الكريم في تأصيل الفقه وبيان أحكامه واستنباط ما ينظم أمور حياة المسلمين أدرك الشيخ الكرباسي أنّ دراسة القرآن بها حاجة ملحة إلى بيان معانيه بدقّة ويس ووجد خير منهج يوصل إلى بيان معانيه هو إعرابه، ذلك أنّ الإعراب هو الإبانة والإيضاح لذا اتسع العلماء في بيان صحة هذا المنهج في دراسة القرآن الكريم لكون إعرابه يُعدّ كشفاً عن معانيه قال ابن فارس: «فأمّا الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أنّ قائلًا لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسن زيدًا، أو ما أحسن زيدًا؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، والمعرب في ذلك ما ليس بغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني». (١٥)

وقد أ قدم الشيخ الكرباسي رحمه الله على إعراب القرآن إعراباً يميّز عن غيره من كتب

الإعراب السابقة في تفصيلاته الشاملة فلا يدع الشيخ لفظة إلا يعربها بتفصيل ولا يكتفي بالإشارة أو الإعتماد على تفسيره لمثلتها كما كان المعربون ينجحون وهو في ذلك يهدف تحقيق أمرين: الأول: تمكين الإعراب في عقول المتعلمين لأن التكرار يرسخ المعلومات في العقول وكان ذلك من أثر اشتغاله في التعليم مدة طويلة. الآخر: الاتساع في فهم النصّ القرآني لأن التفصيل في إعراب كلماته يزيد في فهم معانيه ولاسيما عند الطلبة والدارسين. لم يختلف منهج الشيخ الكرباسي رحمه الله عن غيره من المعربين في البدء بإعراب البسملة ثم إعراب سورة الفاتحة حتى آخر سورة في القرآن الكريم لذا بلغ عدد أجزاء التفسير ثلاثين جزءاً. وكان منهجه في الإعراب يتسم بما يأتي:

١. يرمي إلى تحقيق السهولة وليس في الإعراب فلا يغرق القارئ في تفصيلات كثيرة إلا بما يقتضيه بيان المعنى. فهو يتعد عن إيراد تشعبات آراء النحويين التي وردت في كتب إعراب القرآن كإعراب القرآن لابن النحاس بل يورد الكلمة ويعربها مبيناً علامة إعرابها وبنائها.

٢. يورد أحياناً ما يحتمله اللفظ من وجهين أو أكثر من الإعراب كإعرابه الكتاب في قوله تعالى ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة ٢٠١)

فيقول: الكتاب: بدل أو عطف بيان مرفوع علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره^(١٦). وفي إعرابه (هدى) من قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (البقرة ٣)، قال: «هدى خبر ثانٍ مرفوع علامة ورفع الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وقيل في موضع نصب على الحال من (ذا).»^(١٧) وقال في إعراب (الذين) «الذين اسم موصول مبني على الفتح في محل جرّ صفة للمتقين، وقيل مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني)، وقيل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم) الذين.»^(١٨)

٣. كان يرجح بين الوجوه ويختار أكثرها صحة في نظره فيقول «والأول أفصح»^(١٩).

٤. لم يغرق الإعراب بالخلافات النحويّة، وآراء المذاهب النحويّة.

٥. لم يكثر من العلل وتفصيلات نظريّة العامل واختلاف التوجيهات بحسب اختلافهم في ذلك .

٦. كان يعرب الجمل وأشباه الجمل، والمصادر المؤوِّلة كما يعرب المفردات وذلك بيان محلّ الإعراب لكلّ منها، ومثال ذلك قوله في إعراب المفردة « ذلك: ذا اسم إشارة مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به واللام للبعدن والكاف حرف دال على الخطاب»^(٢٠) وقوله في إعراب الجملة من قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَّرُونَ﴾

(البقرة ٦٨)، اشتروا: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. ينصرون: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، والجملة في محلّ رفع خبر، المبتدا وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة السابقة.^(٢١)

٧. السابع: يهتم ببيان نوع الحرف ودلالته كبيان نوع الواو أو الفاء، أو اللام، أو لا ودلالة كلّ منها، نحو قوله في (فلا) من الآية السابقة: «الفاء الفصيحة: أنها أفصححت عن مصيرهم، لا: حرف نفي»^(٢٢)، ويذكر للحرف الواحد أحياناً احتمالات متعددة كقوله في (ما) من قوله تعالى ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (سورة البقرة ٨٥) قال: الفاء: فاء الفصيحة لأنها فصحت عن شرط محذوف (ما) قيل إنها نافية وقيل إنها استفهام رفع بالابتداء، جزاءً: مبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وقيل جزاء خبر عن ما الاستفهامية، والأوّل أفصح.^(٢٣)

ولم يقتصر الشيخ الكرباسي على إعراب القرآن الكريم في كتابه (إعراب القرآن)، بل كان شغوفاً بإعراب الآيات القرآنية في الكتب النحوية فله كتاب أعرب فيه الآيات القرآنيّة

الواردة في كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل سَمَّاهُ (إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل).

وكذلك أعرب الآيات القرآنية في كلِّ من كتاب (قطر الندى وبل الصدى لابن هشام)، وكتاب (شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم) ولا يختلف منهجه في إعراب القرآن الكريم في كتابه (إعراب القرآن الكريم) عن منهجه في إعراب الآيات القرآنية في ما سَمَّاهُ الشواهد النحوية من القرآن الكريم.

المبحث الثالث

منهج الشيخ الكرباسي النحوي

لم يقتصر الشيخ الكرباسي في منهجه النحوي على الإعراب وحده بل كان له صولات في دراسة القضايا النحوية، ومشكلات النحو، والردود على النحويين القدماء في كثير مما ذهبوا إليه. وقد كان شرحه كتاب (قطر الندى وبل الصدى) ميداناً لإظهار قدراته النحوية وثقافته اللغوية الواسعة تجلَّت في تفصيلات المسائل النحوية، ولكون بحثي مختصاً بدراسة منهج الشيخ الكرباسي رحمه الله قصرت الحديث على منهجه في شرح هذا الكتاب.

كان للشيخ الكرباسي في شرحه كتاب قطر الندى وبل الصدى الذي سَمَّاهُ (نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى) منهج خاص أظهر من خلاله معارفه النحوية وقدراته العقلية فكان شارحاً ومحققاً وناقداً ومستدركاً مما يدلُّ على سعة اطلاعه، ودقَّة معلوماته، وكثرة ملاحظه، فكان عالماً بخفايا النحو وأسراره، وكان، متابِعاً لتطور الآراء النحوية عند النحويين في عصورهم المختلفة. ولإيضاح ذلك أذكر ملامح منهجه في كتاب نهج التقى وأهمها:

١. وضع مقدّمة توضيحية لكلِّ فصل، أو مبحث يشرح فيه الموضوع بتوضيح أهمِّ ما يتضمّنه من آراء وموضوعات تجعل الفصل أو المبحث أكثر وضوحاً لمعرفة أن الكتاب مقدّمة نحوية بها حاجة إلى شرح، وتفصيل، وتوضيح، وبيان، فكان يورد الآراء موضّحاً

مقاصدها، ومبينًا تفصيلها فيورد تلك التوضيحات بعنوان (القاعدة). وقد يأخذ التوضيح منحى آخر فيوضح ما يراه غامضًا في عرض المصنّف كقوله في توضيح الفرق بين الإلغاء والتعليق قائلًا: «إعلم أنّ بين الإلغاء والتعليق فرقًا في المعنى والحكم أمّا الفرق بينهما فقد تكفّل الشارح بيانه فذكر: أنّ التعليق هو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا أي إبطال العامل لفظًا بقاء الجملة على ما كانت لجزئها من الرفع وكونها في محلّ نصب بالفعل ولذلك يجوز في المعطوف عليها الرفع والنصب. وأمّا الفرق بينهما في الحكم فحاصله أنّ الإلغاء جائز. فكلّ موضع جاز فيه الإلغاء فإنّه يجوز فيه الأعمال، وأمّا التعليق فإنّه واجب فلا يجوز الإهمال في موضع من مواضعه»^(٢٤). وقد يتّبع في الشرح طريقة أخرى بافتراض وجود سائل يسأل فيجيب بما يريد توضيحه على طريقة القدماء كقوله «فإن قلت التمثيل بهذه الآية يدلّ على أنّ نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره وقد قرأ بعض القراء برفع (قليل) وذلك يدلّ على أنّ المستثنى من كلام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منفي. فالجواب: إن تقرّر ذلك أنّ المستثنى من كلام تام موجب لا يجوز به إلا وجه واحد وهو النصب وأمّا هذه القراءة فإنّها محمولة على أنّ الكلام السابق منفي وكأنّ القارئ قدّر الكلام: فلم يكن مني إلا قليل منهم لأنّه وجد قبل هذا الإستثناء قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾^(٢٥). وقد يأتي تعقيبه توضيحًا لمسألة كقوله ((لا يخفى على ذي فطنة أنّ العطف قد يكون بين مشتقّين كما تقول أبوك كريمٌ وعالمٌ وهذا ممّا لا ينكره أحد له علم بما يتكلّم به العرب فمعنى قول الشارح إنّ التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنّه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت ولا شكّ أنّ ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه من كلّ ما كان فيه المعطوف وصفًا للذي وصف به المعطوف عليه لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله)).^(٢٦)

٢. تخريج الشواهد الشعرية من مصادرها، وذكر رقم السورة أو الآية، وبحر البيت، شارحًا الألفاظ الصعبة في البيت أو الآية، ويضع لذلك عنوانًا في صفحات الكتاب هو

(اللغة). ويذكر أحياناً التغيير الصرّفي للفظة نحو «هويّ أصله هواي فقلبت الألف ياءً ثم أدغمت الياء في الياء وهذه لغة هذيل، والهوى ما تهواه النفس وتميل إليه»^(٢٧) وأشار إلى ما تنطق به العرب بقوله: وجمهور العرب يبقون الألف بحالها فيقولون هواي وفتاي وعصاي قال تعالى ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾^(٢٨).

٣. يشرح المعنى العام للبيت أو الآية ويوضح القصد منها ببيان المعاني المقصودة إجمالاً وتفصيلاً تحت عنوان (المعنى) ويشرح معاني المفردات الصعبة بعنوان (اللغة ثم يعرب مفردات البيت تحت عنوان (الإعراب) ثم يذكر (الشاهد فيه) وهو منهج اتبعه عدد من المحققين والشرّاح المحدثين مثل محمد محيي الدين عبد الحميد وغيره.

٤. يذكر آراء العلماء وينسب الرأي إلى قائله، أو التصحيح إلى مصحّحه نحو قوله رحمه الله «هذا مذهب سيويوه وصحّحه ابن عصفور وابن مالك»^(٢٩).

٥. يشير إلى القراءات القرآنية ويخرّجها من مصدرها نحو تعقيبه على قول ابن هشام في قطر الندى «واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر ويريد قراءة ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، قال الشيخ الكرباسي «القراءة لولاية شاذة والأصل (ليجزى) والخطأ في الطباعة لأن الشيخ أشار إلى قراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وهي قراءة شاذة حيث جعل نائب الفاعل الجار والمجرور والخلاف جار فيه فأقيم (بها) مقام نائب الفاعل مع العلم وجود (قوماً) المفعول به.»^(٣٠)

٦. نهج الشيخ الكرباسي على إيراد (تنبيهات) في أكثر المواضع وهي نكت نحوية ودلالية يذكرها في حالات يجد القارئ به حاجة إلى إيضاها ولفت نظره إلى ما خفي منها، وهي طريقة في التوضيح أتبعها ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعراب وغيره من كتبه ومن تلك التنبيهات قوله: «ههنا أمران أحبّ أن أنبّهك إليهما: الأمر الأول: إن تسلّط العامل على المفعول فيه هو ما يشير إليه قول المؤلّف (على معنى في) سواء أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو صمّت يوم الخميس، أم غير واقع بالفعل نحو (ماصمتُ يوم الخميس)

وهذا يخالف تسلط العامل على جميع المفاعيل فإنه من المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له على معنى كونه علة له، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه. والأمر الثاني: أنه لا يُسمى ظرفاً عند النحاة، إلا ما كان منصوباً على معنى في، فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً أو كان منصوباً لكن على التوسع مثلاً لم يسمَ ظرفاً. (٣١) وقد يذكر التعقيب بعنوان (مسألة) كقوله «للمنادى المندوب استعمالان أحدهما أن يلحق آخر ما تم به زيادة إما (ألف) أو (وا) أو (يا) وفي هذه الزيادة تفصيل». (٣٢)

٧. ونهج الشيخ الكرباسي على ذكر فوائده في المواضع التي يرى أنها مناسبة لتزويد القارئ بها وهي معلومات توضيحية لما اختصره ابن هشام في كتابه كذكر الوجوه الإعرابية، أو تفصيل مجمل، أو الرد على ما يذكره ابن هشام كقوله:

«فائدة: الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات أشار إليها بقوله وقد يجب أي النصب على المفعول معهما يمنع من العطف معنوياً كان كقولي لمن ينهى عن القبيح ويأتيه لا تنهه عن القبيح وعن إتيانه فلو عطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح وإتيانه» (٣٣). أو قوله رحمه الله: «فائدة: أولاً: يجب جرّ تمييز العدد بالمضاف (جمعاً) مع الثلاثة والعشرة وما بينهما. ثانياً: يجب جرّ تمييز العدد بالمضاف مفرداً مع المائة والألف. ثالثاً: يجب نصبه مفرداً مع الأخذ عشر والتسعة والتسعينوما بينهما». (٣٤) ومن تفصيل المجمل قوله رحمه الله فائدة: من الأسماء بالنسبة إلى النعت على أربعة أقسام: الأول: ما لا يُنعت ولا يُنعت به كالضمير مطلقاً.

الثاني: ما يُنعت ولا يُنعت به كالعلم جاء حسنُ المؤمنُ ولا يُقال: جاء المؤمنُ حسنٌ. الثالث: ما يُنعت ويُنعت به وهو اسم الإشارة تقول: جاء عباس هذا، وجاء هذا العاقل الرابع: ما يُنعت ك (أي) نحو مررتُ بفارسٍ أي فارس، ولا يُقال جاءني أي فارس. (٣٥)

٨. ومن أهم ما يميز منهجه مؤاخذه ابن هشام وهي وسيلة أظهر فيها الشيخ قدراته العلمية على نقد المؤلف المعروف بسعة علمه، ودحض عدد من آرائه بأدب وتواضع من

غير تجريح ولا مباهاة ومن مؤاخذاته ابن مالك قوله «وجعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الغرض اللفظي ولا في الغرض المعنوي بدليل مقابلته بهما، وجعله ابن مالك داخلاً تحت الغرض المعنوي وليس بسديد ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم لأن جهلك بأن السارق فلان وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسم السارق أو باسم الراوي ولا يلزمك أن تحذف الفاعل من الكلام؛ بل يصح أن لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام لأن كل فعل يصح أن يسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره.»^(٣٦) وأخذ الشيخ الكرباسي ابن هشام بما ذهب إليه في دلالة جاوز قال الشيخ «جاوزت لأن كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لأن مفهوم المرور بزيد مثلاً محاذاته وقت السير فيصدق حيثنذ على المجازي أنه مارّ بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور هو المجاز في قوله:

«أمر على الديار ديار ليلي أقبل ذا الجدار وذا الجدار»، ويجب بأن المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادف المجاز بخلاف المعدى بـ (على) فإنه يرادف المحاذاة والمانع في الأول صناعي وفي الثاني معنوي ويقدر في زيد مررت بأخيه: لا بست لا جاوزت وفي (زيداً ضربت عدوه) أكرمت زيداً ضربت عدوه والمانع فيها معنوي كالأول وقس على ذلك.»^(٣٧)

٩. يشير إلى الخلافات النحوية في عدد من المسائل مبيناً آراء البصريين والكوفيين أو الخلاف في الآراء بين هذا النحوي أو ذاك ومن ذلك ذكر الخلاف بين المذهبين في تقدم الفاعل على الفعل أو الخلاف في نعم وبئس^(٣٨)، وقد يُصرح بالخلاف فيقول «اختلف العلماء في إبليس لعنه الله فاختلف فيه أهو مشتق أم لا والصحيح أنه علم أعجمي ولهذا لم ينصرف للعلمية والعجمة ولو كان مشتقاً من الإبلّاس أي اليأس لانصرف.»^(٣٩)

١٠. الاستدراك: من منهج الشيخ الكرباسي حين يجد نقصاً في ذكر المعلومات الاستدراك على ابن هشام بذكر معلومات لم ترد في المتن في حين ذكرها غيره أو ذكرها هو في كتبه الأخرى ولم يذكرها هنا اختصاراً كقوله في شروط عمل (لا)، «ذكر المصنّف

ثلاثة شروط في عمل (لا) وبقي شرط واحد لم يذكره وهو أن لا يدخل عليها جار نحو جئتُ بلا سلاح فبطل عمل لا^(٤١)، أو قوله في حذف الفاعل بقي عليه ما يطرد حذف الفاعل: أن يكون الفعل مضارعاً مسنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة نحو قولك «اضربنَّ يا زيدون»، وكذلك المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكّد بالنون الثقيلة أيضاً نحو قولك (اضربنَّ يا هند) ... ولم يعبأ المصنّف بهذا الحذف لأنّه واقع لعلّة صرقيّة، والمحذوف لعله حكمه حكم الثابت ولهذا لم يذكر المؤلّف شيئاً من ذلك لكنّ مقام التعلّم يقتضي ذكره.^(٤١)

ومن استدرآكاته على المصنّف في حالات الاسم المتقدّم على الفعل في باب الاشتغال قوله «بقي عليه من المواضع التي يجب الرفع أن يقع الفعل المشتغل بعد آلة لها صدر الكلام والآلات التي لها صدر الكلام هي حروف الاستفهام، وما النافية، وآلات الشرط، كأن تقول (زيدٌ هل أكرمته) أو تقول (زيدٌ ما لقيته) أو تقول (زيدٌ إن لقيته أكرمته) والسبب في وجوب الرفع في هذه المثل ونحوها أن كلّ ما له صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده لأنّه قطع ما قبلها عمّا بعده باستحقاقه الصدارة إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان حسواً من المقرر أنّ ما لا يعمل لا يفسّ عاملاً.^(٤٢) وقد يستدرك على المؤلّف في تقسيماته، وتفريعاته، ومفردات الموضوع المدروس فيزيد عليه ما أغفله، للاختصار كقول الشيخ الكرباسيّ رحمه الله «لم يذكر المؤلّف أقسام المفعول المطلق ونحن نذكرها باختصار فنقول المفعول المطلق على ثلاثة أقسام».^(٤٣) ومن ذلك ما استدرّكه على المؤلّف في مطابقة النعت للمنعوت فقال الشيخ «ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت يُستثنى منه أربعة أشياء».^(٤٤) ويتّضح من منهجه في الشرح أنّه كان عالماً عارفاً بخفايا النحو وأسراة، ومحيطاً بتفصيل كلّ موضوع فيه فيوضح ما يشكل في معناه أو يكمل ما ناقص من فروعه وتقسيماته، ويستدرك على ما فات المؤلّف من تفصيلات أو نكت نحويّة، ويتحف القارئ بفوائد ضرورية تكشف ما خفي من أسرار الموضوعات المدروسة وهو في ذلك يكشف عن سعة معارفه النحوية والمعنويّة.

المبحث الرابع

منهج الشيخ الكرباسي في دراسة ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه

للشيخ محمد جعفر الكرباسي اتجاه بحثي أفاده من دراسته في حوزة النجف الأشرف وهو اتجاه يتحرى عن دلالات الألفاظ في الاستعمال القرآني وهو الاتجاه الذي اختطه علماء الحوزة في دراساتهم مباحث الألفاظ وأثرها في استنباط الحكم الشرعي وهي مباحث بعيدة الغور، عميقة السبر تستنطق النصّ لجلاء المعاني واستنباط الحكم وإيجاد الدليل المناسب الذي يثبت صحة النصّ.

وقد أفاد الشيخ الكرباسي من هذا الاتجاه في البحث ليوظفه في اتجاه مقارب هو الكشف عن الدلالات اللغوية للألفاظ من خلال الأسلوب القرآني الذي وردت فيه وهو اتجاه دلالي تعبيرّي يربط بين الدلالة والاستعمال القرآني للفظ.

وأرى أنّ هذا النمط من البحث به حاجة إلى الاتساع فيه، وزيادة الجوانب التي لا بدّ من استقصائها في كشفنا عن دلالات الألفاظ، والتعابير من خلال معرفة الاستعمال القرآني لتلك الألفاظ.

وقد أوضح الشيخ محمد جعفر الكرباسي أهمية هذا الاتجاه بقوله في مقدّمة كتابه «لا بدّ لمن يتطوّع بإخلاص لاستكناه دخائل اللغة العربيّة وما تحويه ألفاظها المفردة من دقة الفصاحة أن يعجب ولا سيّما حين اتساق ثلّة من تلكم الألفاظ لأداء ثلّة من المعاني المراد منها أن تتحلّى ولهذا انبرى كبار العلماء المعنّون بعلوم القرآن إلى التمكن الشامل من أسرار اللغة العربيّة قبل الإحاطة بمباحث علم الفقه وأصوله، وعلم الكلام، وعلم الحديث، وعلم التفسير، وأسباب النزول».^(٥٠) فالشيخ الكرباسي يرى أنّ دراسة دلالة الألفاظ واستعمالها القرآني من الأسس التي تُبنى عليها العلوم التي أشار إليها، لارتباطها بالمعاني وما يدلّ عليها؛ لكون هذه العلوم تسعى إلى الكشف عن الأحكام والقوانين الشرعيّة، والعقليّة، وأسرار خلق المخلوقات، والأدلة التي تثبت وجود خالقها، والعلاقات بين

الخالق والمخلوقات من خلال الكشف عن صفات المخلوقات وأفعالها، فضلاً عن أن بعض هذه العلوم يعتمد أساساً على معرفة دلالة الألفاظ في الكشف عن المعاني العامة والخاصة في النصّ القرآنيّ، أو الحديث النبويّ الشريف، كالتفسير والفقه وأصوله وهي العلوم المبنية على دلالات الألفاظ والمعاني الظاهرة والباطنة التي تدلّ عليها تلك الألفاظ التي يظهرها الأسلوب، وأستعمال اللفظة بحسب المقام، وأسباب النزول.

ولاشكّ في أنّ القرآن الكريم المعجز في نظمه وبناء ألفاظه سحرّ الألفاظ في استعمالات متنوّعة ومتشابهة ومتغايرة بحسب السياق الذي ترد فيه، وقد استطاع الشيخ الكرباسيّ بعد طول تأمّل وتفكير عميق واستقراء الدلالات المختلفة أن يستشفّ الأسرار الخفية في اختلاف الدلالات بحسب الاستعمال القرآنيّ قال الشيخ الكرباسيّ موضعاً ذلك «وإنّي نظرتُ إلى أنماط باهرة من حقيقة القرآن، وأطلتُ النظر لاستشفاف السّ المدهش في الكلمة، والأسلوب معاً ومن هنا اتجهت إلى تفسير الألفاظ أو الكلمات المفردة وتوضيحها وأبديتُ رأيي فيها عندما يتعارض ظاهر اللفظ مع حكم العقل وبداهته المضئنة، وكذلك سعيت إلى تأويل اللفظ جهد الإمكان والصواب بما يتفق مع العقل باعتباره سبيل الدليل والحجة على وجوب العمل بالنقل.»^(٤٦) وبذلك يكشف لنا الشيخ محمد جعفر الكرباسي عن مدى تأثره بمنهج علماء الحوزة العلميّة الذين سبقوه باستنطاق النصّ لبيان المعاني والوصول إلى الحكم الشرعيّ باللجوء إلى وجوب النقل واعتماد النصّ دليلاً على الحكم الشرعيّ. ويكمل الشيخ الكرباسيّ تفصيلات منهجه في كتابه هذا بعد بيان خطواته المتبعة من تفسير الألفاظ، أو الكلمات المفردة، وبيان رأيه فيما يتعارض به ظاهر اللفظ مع حكم العقل، بتأويل اللفظ ليتفق مع حكم العقل؛ فيقول بترجيح الوجه الأقرب إلى الصحة عند تعدد الوجوه، قال «مرجّحاً لأحد الوجوه إذا احتمل اللفظ أكثر من معنى بعد قراءتي لكتب التفسير القديمة والحديثة واستبطن معانيها.»^(٤٧) ويضع الشيخ الكرباسي له هدفاً مهماً هو «بلوغ تعلّم التراكيب الصحيحة وصوغ المعاني الفصيحة سليمة من الخطأ.»^(٤٨) وأهميّة هذا

الهدف تكمن في الحاجة إلى تعليم التراكيب صحيحة البناء، بليغة المعنى، واستنباط المعاني من تلك التراكيب لتكون وسيلة لتطوير أساليب الكتاب والشعراء، وزيادة قدراتهم على الإبداع من غير الوقوع في الخطأ أو الركاكة في أساليب المتكلمين، والكتاب، وذلك ما تسعى المؤسسات الرسمية المشرفة على الحفاظ على سلامة اللغة العربية إلى تحقيقه.

وقد بنى الشيخ محمد جعفر الكرباسي منهجه في تبويب كتابه على ترتيب الحروف الألفبائية أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ. وعند البدء بأي حرف من تلك الحروف يدرس وجوهه الصوتية، وأنواع مواقع الاستعمالية ويختار ألفاظاً بحسب تسلسل الحرف المؤتلف معه ثم الحرف الثالث فالهمزة مع الألف يختار لها لفظة (الآخرة) لشرح معانيها واستعمالاتها فيذكر سبعة أوجه لمعاني الآخرة. وحين ينظر إلى الحرف الثالث يختار لفظة الآل ثم يختار الآية ليعطي تلك الألفاظ دلالاتها واستعمالاتها فيقول عن الآية مثلاً: الآية وردت في القرآن الكريم على اثني عشر وجهاً أذكر عدداً منها:

١. العلامة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ (الروم ٢٠).
٢. الجزء المحدود من القرآن الكريم ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ (البقرة ١٠٦).
٣. آيات القرآن الكريم ﴿آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ﴾ (آل عمران ٧).
٤. معجزات الرسل ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا﴾ (القصص ٣٦).
٥. الكتاب أو البرهان ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتٍ تُتلى عَلَيْكُمْ﴾ (المؤمنون ٦).
٦. جميع قوم عيسى، قال تعالى ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ (المائدة ١١٤).
٧. بمعنى أهل العقوبة في النار، ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾ (الأعراف ٩٣) (٤٩).

ثم ينتقل إلى الألف مع الباء (الأب) فيقول الأب المرعى، ثم ينتقل إلى الباء ويتحدث عن استعمالات الباء ومعانيه ثم الباء مع الهمزة، والباء مع الحاء ومع الخاء وهكذا... وأستطيع القول أن الشيخ محمد جعفر الكرباسي أتبع في هذا الكتاب ترتيب معجمات الألفاظ فرتبها على مناهج المعجمات الحديثة التي ترتب المعجم على ترتيب الحروف الألفبائية مع

مراعاة ترتيب الحرف الثاني والثالث فهو معجم صغير ولكنه لم يتسع فيه لأنه أراد أن يكون تعليمياً يُلبي حاجات الطلبة لتعلّم دلالات الألفاظ القرآنية واستعمالها في القرآن الكريم. وهذا النمط من التأليف فيه جانبان:

١. تفسيريّ يضع المعاني الخاصة والمتفرّعة لكلّ لفظة بحسب ورودها في المعجمات، ويؤوّل أحياناً الألفاظ لتكون دلالتها مناسبة للاستعمال الذي وردت فيه.

٢. دراسة الاستعمال القرآنيّ للفظه وبيان فصاحة الاستعمال وبلاغة التعبير، فهو يقترب في بعض جوانبه ممّا سُمي التعبير القرآنيّ وهو نمط شاع في الآونة الأخيرة لبروز الحاجة إليه لتعليم الأساليب القرآنية وبيان الوجوه المعنوية في ذلك التعبير ففي دراسته للفظه الحمل يبدأ بدلالاتها المعجمية قائلاً: «أصل الحمل أن يكون في الأثقال المحسوسة، وحمل الأوزار والذنوب تشبيه له بالأثقال التي تنوء به الظهور، حمل الشيء يحمله حملاً أقله ورفع، وحملت المرأة حبلت... وحمل عليه في الحرب ونحوها كَرَّ عليه واشتدّ، وحمل عليه الشيء جعله يحمله، حمّله الشيءَ تحميلاً: جعله يحمله أو كلفه حمله، احتمل الشيء: حمّله وأقله سواء أكان الشيء حسيّاً أم معنويّاً، الحِمْلُ بكس الحاء هو الشيء المحمول حسباً كان أو معنويّاً، الحمولة ما يحمل على الدواب، وقد ورد في القرآن الكريم على سبعة أوجه.»^(٥٠) ثم يذكر كلّ وجه ويؤيِّده بآية أو أكثر من آية بحسب دلالة اللفظة في الاستعمال القرآنيّ.

المبحث الخامس

منهج الشيخ الكرباسي في التصحيح اللغويّ

برزت ظاهرة التصحيح اللغويّ في المجتمع الإسلامي منذ وقت مبكر يعود إلى العصر العباسي، بعد شيوع اللحن على ألسنة العرب ووصل إلى حدّ اللحن في قراءة القرآن الكريم، وفي كتابة الرسائل، والحديث في دواوين الأمراء فانبرى عدد من العلماء إلى تأليف كتب في لحن العامة، والتصحيح اللغويّ للحفاظ على سلامة ألسنة العرب من اللحن الذي شاع بعد دخول أعداد غفيرة من الأعاجم في الإسلام، واختلاطهم بالعرب في المواسم الدينية،

وفي الأحياء التي يقطنها العرب والأعاجم، وكذلك بسبب استخدام الأعماميات في تربية أبناء الأمراء والقادة بعد توسع انتشار الإسلام مما أثر في نطق أبنائهم وبناتهم وخلق طبقات من الشباب واليا فعيين غير القادرين على نطق اللغة العربية نطقاً سليماً مما اضطر آباء كثير منهم إلى إرسالهم إلى البادية لتعلم النطق الصحيح من أفواه العرب الفصحاء ومنذ ذلك الوقت ظلت ظاهرة التصحيح اللغوي تبرز في كل زمان فيرقدنا العلماء بكتب تصحح ما يشيع من أخطاء لغوية بين المتكلمين وفي ما يكتب من كتب وبحوث ومن أهمها ما تلحن به العامة لعللي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) وكتاب اصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤هـ)، وكتاب أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٧٦) وكتاب الفصيح لثعلب (٢٩١هـ) وكتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) ومن المحدثين الاب انستاس الكرمللي والدكتور مصطفى جواد والدكتور نعمة رحيم العزاوي ومن علماء الحوزة الشيخ محمد جعفر الكرباسي في كتابه نظرات في أخطاء المنشئين وهو في ثلاثة أجزاء.

وقبل أن أذكر منهجه في كتابه هذا أودّ الحديث عن قضية أراها في صميم الموضوع تحدثت عنها في أكثر من مقام وهو ما أسميه (المناخ اللغوي السليم) وأريد به خلق المناخ اللغوي للطفل واليا فعيين والشاب ليتلقى اللغة العربية الفصيحة بعيداً عن المؤثرات التي تشيع العجمة على ألسنتهم، وقد وجدتُ الشيخ الكرباسي رحمه الله قد ذكر هذه القضية في مقدمة كتابه هذا وعيًّا منه لخطورة اللحن وسعيًّا لإيجاد الوسيلة الناجعة لعلاج هذا الداء المستعصي قال رحمه الله «وإذا أردنا أن يكون ما يقرأه الطالب مثل ما يسمعه مما قلنا به آنفاً من حيث الضبط ومراعاة ما تقتضيه قواعد النحو والصرف وجب أن يُجعل الطالب في (محيط بشريّ لغويّ سليم) كمثّل ذلك المحيط البدويّ الفصيح الذي كان العرب القدماء يرسلون أبناءهم إليه لكي تصحّ ألسنتهم منذ أولى نشأتهم أنّهم لم يكونوا يسمعون في البوادي إلاّ الكلام العربي والحديث الفصيح. واليوم نملك وسيلة إشاعة اللغة العربية ورياضة الألسن عليها بوساطة المطابع والمدارس المتوافرة التي يستطيع المعلمون والمدرسون فيها

الإعتياد ألا ينطقوا إلا بالمعرب الصحيح من الكلام فلذلك يجب أن نفكر في حلّ مشكلة الضعف في اللغة العربية، وعلينا ألا نتجاهل (المحيط اللغويّ السليم) الذي يجب أن نضع أبناءنا فيه حتى يحدقوا فيه ثلاثة أشياء: الكتاب المشكول والمعلّم أو المدرّس المطبوع لسانه على الفصيح»^(٥١)

وما ذكره الشيخ الكرباسي جزء من خطة ينبغي أن تنجزها المؤسسات الرسميّة لتلخّص بإعداد المدرّس والمعلّم إعداداً صحيحاً لتتقوّم ألسنتهم ويتفقهوا بأسرار اللغة، والإفادة من التقنيات الحديثة في مراحل الدراسة كافة وتعويد الطالب على الحديث بعربية فصيحة من خلال كثرة سماعه النصوص الفصيحة وتشجيع الفعاليات النطقية التي تزيد الطالب دربة على النطق الصحيح فضلاً عن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تتحدث بعربية فصيحة وتقدّم الفعاليات المشوّقة للنطق الصحيح، وأرى أنّ دعوة الشيخ الكرباسي هي العلاج العلمي الصحيح لإعداد أمة ناطقة بلغة القرآن الكريم ولا بدّ من التنويه إلى أنّ ما كان ممكناً في أيام العرب قديماً بإرسال أولادهم إلى البادية لتلقي اللغة الفصيحة من أفواه العرب الفصحاء لم يعد قائماً في أيامنا لأنّ البادية فسدت ألسنتها بسبب وسائل الإتصالات الحديثة التي لم تعد بعيدة عن تناول أيدي أبناء البادية لذا لم يعد أمامنا إلا خلق هذا (المحيط اللغويّ السليم) الذي أشار إليه الشيخ الكرباسي رحمه الله في المدارس والجامعات.

منهج الكرباسي في تأليف كتابه

١. بوّب الشيخ الكرباسي كتابه (نظرات في أخطاء المشئنين) بحسب الحروف الألف بائيّة وذلك بذكر اللألفاظ بحسب تسلسل حروفها الأوّل، متبعاً طريقة تأليف المعجمات الحديثة.
٢. يكثر من أقوال العلماء في اللفظة الواحدة لإثبات صحة دلالتها على النحو الذي ذكره وذلك قوله في مادة (حشّ) «والصحيح أنّه العشب اليايس، وأمّا حاشا فلاناً فقال أبو بكر: معناه قد استثنيته وأخرجته وتركته وقال الفراء هو من حاشيتُ أحاشي وفيها لغات.»^(٥٢)

٣. يفرّق بين الألفاظ المتشابهة مثل تفريقه بين دلالة الإثرة، ودلالة الإيثار قال

«الإثرة هي اختصاص المرء نفسه بأحسن الأشياء دون الآخرين. والإيثار هو إنكار الذات أي أنه ضد الإثرة تقول أثر إيثاراً أثر الآخرين بالشيء على نفسه قال تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (الحشر ٩)»^(٥٣). يصحح الألفاظ التي شاع الخطأ فيها كتصحيح تأثم بـ (اثم) ويعطي لكل لفظة دلالتها قال «الإثم الذنب والوزر في المعصية ثم يستعار منه الإثم ويقال فلانٌ أثم وأثيم جمعه آثام. ويقال طالما تأثم في شبابه أي فعل ما لا يُحمد، الصواب طالما أثم في شبابه، لأنّ معنى تأثم كفّ عن الإثم.»^(٥٤)

٥. يشير الشيخ الكرباسي إلى تعدية الفعل بنفسه أو تعديته بحرف جرّ ويذكر الاستعمال الصحيح نحو قولنا أجر الدار لتاجر غني أي أكره إياه، مخطئاً هذا الاستعمال، ثم يذكر الاستعمال الصحيح وهو (أجر الدار تاجرًا غنيًا) أو تعديته بـ (من) بدل اللام نحو (أجر الدار من تاجر غني، فهو مؤجرًا، أو مؤاجر، لا مؤجرًا).^(٥٥)

٦. يفرّق الشيخ الكرباسي بين دلالة الألفاظ المتقاربة في الرسم كتفريقه بين دلالة الآخر والآخر متأثر بها أطلق عليه الفروق اللغوية قائلاً «الآخرُ بالكس خلاف الأوّل: قال تعالى ﴿هُوَ الأوّلُ وَالآخرُ﴾ (الحديد ٣). أمّا الآخر بالفتح بمعنى الواحد المغاير كقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنَ الآخرِ﴾ (المائدة ٢٧).^(٥٦) ومن ذلك قوله في التفريق بين هجر وأهجر قائلاً: «هجر زوجته: اعتزل عنها ولم يطلّقها ن وأهجر فلانٌ في منطقه ك تكلم بالهذيان وعبارة الأساس نطقت بالهجر بالضم وهو الفحش وأهجر بفلان: استهتر به، وقال فيه قولاً قبيحاً. ولكن نقول:

هجر الرجل في نوم هو مرضه: خلط وهذى ويقال (ما شأنه أهجر؟) أي هل كلامه تغير واختلط من أجل ما به من المرض والهمزة للاستفهام.»^(٥٧)

٧. يؤخذ باستعمال كلمة (أداة) بدلاً من (حرف) مستنداً إلى تقسيم العلماء الكلمة على (اسم وفعل وحرف)^(٥٨)

٨. ينبّه على رأيه في رسم عدد من الألفاظ كإشارته إلى كتابة (إذن) بالألف (إذا) ويرى أنّ كتابتها الصحيحة ككتابة (لن) و(أن) وهو الوجه الصحيح عنده لأنّ إذن حرف والحرف لا يُنوّن، ويشير إلى أنّ كتابتها بالألف وجه ضعيف كان بعض المقرئين يقفون عليها بالألف.^(٥٩) وقد يتجاوز التصحيح اللغويّ وتصحيح الرسم إلى ذكر قضايا نحويّة فيذكر شروط عمل (إذن) في نصب الفعل المضارع.^(٦٠) يقول: أكد الشيء هو الصواب والخطأ أكد على، قال «أكد فعل يتعدى مباشرة لا بحرف الجر لأنّ الأوامر هي التي تستحقّ التأكيد فينبغي له أن يتعدى الفعل إليها والأمثلة كثيرة تقول أكد الأمر قرّره، أكد العهد: أوثقه. ويقولون أكد على الخبر الصواب أكد الخبر.»^(٦١)

٩. يكثر الشيخ الكرباسي من ذكر دلالات حروف المعاني واستعمالاتها الصحيحة كقوله في (أم) «إذا قوبل به ألف استفهام فمعناه (أيّ) نحو أزيد في الدار أم عمر؟ أي أيها، فيقولون أباق أبوك أو ذاهب؟ الصواب أباق أبوك أم ذاهب؟ قال تعالى ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾، ويقولون سواءً عليهم أحضرت أو غبت، والصواب سواءً عليهم أحضرت أم غبت، فإذا جاءت همزة التسوية بعد سواء فلا بدّ من أم مع الفعلين. وإذا جرّدت عن ألف الإستفهام فمعناه (بل) قال تعالى ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ (ص ٣٦). وإذا جاء بعد سواء فعلاّن دون همزة التسوية عطف الثاني على الأول بـ (أو) سواء عليهم حضرت أم غبت، الصواب سواء عليهم حضرت أو غبت.»^(٦٢)

والشيخ الكرباسي رحمه الله يظهر قدرة على الإفادة من علوم لغويّة كثيرة في هذا الكتاب فهو يحقق الغاية الأساسية من تأليفه ببيان الوجه الصحيح للاستعمال اللغوي من خلال ذكره كلمة (والصواب) بعد ذكر الكلام غير الصحيح، ولأثبت الصحة يوظف معارفه الدلالية والنحوية والصرفية لذا تجد الكتاب ينتقل من تعليل نحوي إلى تعليل صرفي إلى تعليل من معاني الحروف واستعمالاتها، إلى البحث في أصل الكلمة بتأصيلها، إلى بيان البنى

الصرفية الدالة على المعنى المقصود مفرّقا بين البنية والأخرى من حيث الدلالة. فالكتاب ثروة لغوية حوى معارف كثيرة متنوعة تصبّ في مجرى واحد هو التحري عن الاستعمال الصحيح في الاستعمال اللغوي.

نتائج البحث

بعد تتبّع خطوات منهج الشيخ الكرباسي في كتبه التي ألفها في النحو والدلالة، وملاحظة تقسيماته وتفرعاته، واستقصائه المعاني أستطيع إجمال عدد من النتائج:

١. كان الشيخ الكرباسي رحمه الله يسير على نهج علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف في اهتمامه بدلالة الألفاظ والتعمق في معرفة المعاني التي تدلّ عليها.

٢. لا يقتصر على بيان دلالة اللفظة والمعاني التي تعبّر عنها بل يتّسع في استقصاء السياق لتعيين المقصود من اللفظة بحسب سياقها في الآية مستعينا بالروايات التي أوردتها التفاسير والكتب التي ألفت في أسباب النزول كما اتضح في دلالة لفظة (آية).

٣. كان من المنظرين لكيفية تحصيل الألسن من اللحن، بعرضه مشروع تمكين المدرسين والمعلمين من ضبط النطق الصحيح بتعويدهم على قراءة النصوص الفصيحة قراءة صحيحة تعينهم على تدريب الطلبة على النطق السليم في أجواء لغوية سليمة، فضلاً عن تشخيصه أهمية ضبط الكتب المدرسية ضبطاً صحيحاً ليكون الكتاب والمدرس والمعلّم المطبوعين على الفصاحة من مكونات المحيط اللغوي السليم.

٤. تأثر الشيخ الكرباسي بالبحث الأكاديمي في اللغة لدراسته الأكاديمية، وحاول المشاركة فيما نهض به العلماء الكبار من التدريسيين في الجامعات كالدكتور مصطفى جواد على الرغم من أن الشيخ الكرباسي رحمه الله لم يحصل على شهادة عليا لكن طموحه وغزارة علمه جعلته يقف في صفوف الذين كتبوا في التصحيح اللغوي بدعوته إلى تصحيح أخطاء المنشئين باستقصاء الأخطاء الشائعة في كلام المنشئين والكتاب وذكر الصحيح الفصيح بمنهجية لا تختلف عن منهجية أساتذة الجامعة في هذا الميدان .

٥. طوّر الشيخ الكرباسي منهج الحوزة العلميّة باتجاهه إلى ما يسند الكشف عن دلالة الألفاظ باتساعه في النحو المبنيّ أساساً على المعاني ليكون الإعراب ردفاً لدلالة الألفاظ التي برع فيها علماء الحوزة، وذلك باتجاهه إلى إعراب القرآن الكريم من أوّله إلى آخره

إعراباً تفصيلياً وهو إنجاز علمي أتاح لطلبة العلم توجيه الدلالة بلحاظ الإعراب في بحوثهم الدلالية.

٦. تميّز الشيخ الكرباسي بسعة اطلاعه على النحو العربي من خلال ما بثّه في شرحه لكتب النحو من آراء وشروح تفصح عن ثقافته النحوية الواسعة التي أثّرت في منهجيته في الشرح من خلال العناوين الثابتة كالتنبيهات والاستدراكات ومباحث اللغة وغيرها من الأبواب التي ذكرها.

الهوامش

١. الفكر النحويّ من فهم النصّ القرآني إلى تأثير سلطة العقل ٨٠٢.
٢. مباحث الدليل اللفظي ٢٨١/١ وينظر البحث النحويّ عند الأصوليين ٦٤٢.
٣. البحث النحويّ عند الأصوليين ٢٤٦-٢٤٧.
٤. المصدر نفسه ٧٤٣.
٥. المصدر نفسه ١٥٢.
٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢/٢٨٣.
٧. المفصل في العربية ٧٦.
٨. البحث النحويّ عند الأصوليين ٢٦٠-٢٦١.
٩. المصدر نفسه ٢٧١-٢٧٢.
١٠. ينظر نتائج الفكر ١٤١، وشرح الرضي على الكافية ٣/٧٠٣.
١١. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين ١٥٩-١٦٨.
١٢. الإيضاح في علل النحو ٣٥.
١٣. البحث النحويّ عند الأصوليين ٣٩.
١٤. المصدر نفسه ٢١٢.
١٥. الصاحب في فقه اللغة ١٩٠.
١٦. إعراب القرآن ١/٢١.
١٧. المصدر نفسه ١/٣١.
١٨. المصدر نفسه ١/٣١.
١٩. المصدر نفسه ١/١١٤.
٢٠. المصدر نفسه ١/١١٥.
٢١. المصدر نفسه ١/١١٦-١/١١٧.
٢٢. المصدر نفسه ١/١١٦.
٢٣. المصدر نفسه ١/١١.
٢٤. نهج التقى في شرح قطر الندى ٢/٨١.
٢٥. ينظر نهج التقى في شرح قطر الندى ١٤٤/٢ وينظر ٢/٢٠٩.
٢٦. المصدر نفسه ٢/٢١٠.
٢٧. المصدر نفسه ٢/٧٤.
٢٨. المصدر نفسه ٢/٧٤.

٢٩. المصدر نفسه.
٣٠. المصدر نفسه ٥٤/٢.
٣١. المصدر نفسه ١١٣/٢ وينظر ١١٠/٢.
٣٢. المصدر نفسه ١٠٠/٢.
٣٣. المصدر نفسه ١٢٠/٢.
٣٤. المصدر نفسه ١٣٤/٢.
٣٥. المصدر نفسه ٢١٤/٢.
٣٦. المصدر نفسه ١٤/٢.
٣٧. المصدر نفسه ٤٩/٢ وينظر ٧٥/٢، ٦٥/٢.
٣٨. المصدر نفسه ٢٩/٢، وينظر ٣٩/٢، ٤٠/٢، ٤٤/٢، ٦٧/٢، ١٢١/٢، ١٤٥/٢.
٣٩. المصدر نفسه ٢٤١/٢.
٤٠. المصدر نفسه ٦/٢.
٤١. المصدر نفسه ٤٣/٢.
٤٢. المصدر نفسه ٥٥/٢.
٤٣. المصدر نفسه ١٠٥/٢.
٤٤. المصدر نفسه ٢١٥/٢.
٤٥. الإنشاء بما في كلمات القرآن من أضواء / مقدمة الكتاب.
٤٦. المصدر نفسه / مقدمة الكتاب.
٤٧. المصدر نفسه / مقدمة الكتاب.
٤٨. المصدر نفسه / مقدمة الكتاب.
٤٩. المصدر نفسه ٢٤٦ - ١٤٨.
٥٠. المصدر نفسه ١٩١ - ١٩٤.
٥١. نظرات في أخطاء المنشئين / مقدمة الكتاب.
٥٢. المصدر نفسه ١/١١٤.
٥٣. المصدر نفسه ١/١٣.
٥٤. المصدر نفسه ١/١٤.
٥٥. المصدر نفسه ١/١٥.
٥٦. المصدر نفسه ١/٢٠.
٥٧. المصدر نفسه ٣/١١٥.



٥٨. المصدر نفسه /١ /٢٢.

٥٩. المصدر نفسه /١ /٢٤.

٦٠. المصدر نفسه /١ /٢٥.

٦١. المصدر نفسه /١ /٢٩.

٦٢. المصدر نفسه /١ /٣١.



٨. مباحث الدليل اللفظي (تقارير بحث السيد محمد باقر الصدر لمحمود الهاشمي) مطبعة الآداب، النجف.
٩. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني.
١٠. المفصل في علم العربية: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، مصر، عني بنشره محمود توفيق.
١١. نتائج الفكر في النحو: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ) حقه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
١٢. نظرات في أخطاء المنشئين: الكرباسي، الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم، مطبعة الآداب، النجف ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
١٣. ننهج التقى وإعراب آيات قطر الندى، الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، مطبوع مع كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، طبع بموافقة وزارة الثقافة والإعلام ١٩٩٩م.

المصادر والمراجع

١. إعراب القرآن: الكرباسي، الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم، دار الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
٢. الإنباء بما في كلمات القرآن من أضواء، مطبعة الآداب، النجف، العراق.
٣. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أب و القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ) تحقيق مازن المبارك، دار الفنائس، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٧٩.
٤. البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٠ سلسلة دراسات ٢٢٨.
٥. شرح الكافية في النحو: الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٦. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٣هـ) تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.
٧. الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل، أ. د كريم حسين ناصح الخالدي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

اطوار التمثيل الدلالي لاصولي مدرسة

النجف

م. د. ميثم رشيد حميد

جامعة كربلاء

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية.

ملخص البحث

أضع في هذا البحث القسم الثاني من الدراسة الموسومة بـ «القواعد التمثيلية في نظرية الوضع عند الاصوليين»^(١)، التي عاجلت نظرية التمثيل الدلالي وصلته بعمل الاصوليين. وتعالج هذه الورقة البحثية هنا الموسومة بـ «أطوار التمثيل الدلالي عند أصوليي مدرسة النجف» التطورات الحاصلة في نظرية الوضع، بدءاً من نظرية (العراقي) وصلتها بعلم الدلالة المعاصر. وفي المرحلة الثانية تكشف هذه الورقة عن صلة نظرية الاعتبار عند الاصفهاني بعلم العلامة، ونظام التأسيس للمعنى اللغوي. ودرست في المرحلة الأخيرة نظرية السيد الخوئي في التواصل، وصلتها بنظرية هابر ماس، من جهة، ونظرية كرايس من جهة أخرى.

وقد خلص البحث إلى أن هذه الأطوار هي أطوار أربعة، انتهت عند نظرية السيد الشهيد (محمد باقر الصدر)، وهي ما أطلق عليها مصطلح (القرن الأكيد) واعتذر البحث عن الخوض فيها لأسباب ذكرت في خاتمة البحث. ومن الله التوفيق.



--- ABSTRACT ---

•In the current study do I broach the second section of Existence Rudiments in the Circumstance Theory of the Traditonists tackling such a locus; it gives focus upon the metamorphoses of the semantic existence in the circumstance theory of the Al-Najaf school traditionists, the acts of development from the "Iraqi theory" and its nexus with the contemporary semantics.

•In the second it exposes the nexus between The Presupposition Theory of Al-Asfahani, semantics and foundation system of the linguistic meaning. Yet the last section studies the theory of communication of Seid. Al-Sistani and its nexus with Habarmass theory on the one hand and Cress theory on the other hand. Ultimately the study concludes that these metamorphoses are four terminating at the theory of the martyr Mohammed Baqir Al-Sadre as it is called the "the Certain Century" the meant paper never digs deeper in for reasons mentioned in the conclusion, no success but from Him.



أطوار التمثيل في مدرسة النجف

الطور الأول

وهو ما يعرف «بالوضع من طريق استعمال اللفظ في المعنى»^(٦) وفيه يجعل الواضع في استعماله هذا إيجاداً للوضع؛ «فتماز العلقة والارتباط بين اللفظ والمعنى كانت حاصلة بالجعل، وبوضع الواضع، بعد أن لم تكن بينهما علاقة وارتباط أصلاً»^(٣).

وكان رأي المحقق العراقي يضع بداية واضحة لتمثيل تلازم الدال والمدلول، فالملازمة لم تكن موجودة قبل وضع الواضع لها، وهذا الرأي مثل «أسلوباً ثالثاً في التعبير عن الوضع، غير النص، وكثرة الاستعمال»^(٤). وما يفهم هنا من المحقق العراقي؛ أنه يذهب إلى أن تمثيل الدال للمعنى، لا يمكن أن يتم إلا مرة واحدة وحسب، وأن هدف الملازمة أن تحقق ارتباطاً واحداً في موضع الكلام، وحيث لا يمكن ضبط ذلك في الوجود الحقيقي، لجأ إلى الوجود الذهني، ومن خلال قواعد افتراضها، أو مراحل يمر بها الدال التصوري، وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الترجيح الذهني للصلة بين ال دال والمدلول «فانسباق اللفظ إلى الذهن من بين الألفاظ عند إرادة الوضع، ولو من جهة اقتضاء استعداده للوجود في عالم الذهن... وما هو الموجب لتخصيص لفظ من بين الألفاظ، لمعنى من المعاني، إنما هو قضية تقارنهما للوجود في عالم الذهن، ومن المعلوم أنه في ذلك لا يحتاج في تخصيص أحدهما بالآخر إلى جهة مناسبة ذاتية بينهما»^(٥).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة انتقال الرابط والملازمة إلى الخارج «فقبل وجود طرفيها خارجاً لا يكون صقعها إلا الذهن، ولكن بعد وجود طرفيها تبعاً لهما تصير الملازمة بينهما أيضاً خارجية؛ فكلما وجد اللفظ في الخارج تتحقق العلقة والارتباط بينه وبين المعنى، ويكفي في خارجيتها كون الخارج ظرفاً لمنشأ انتزاعها»^(٦). وإذا فهمنا أن الأمر الانتزاعي «هو حيثية وجودية لما كان له مطابق في الخارج»^(٧)، وأن «الانتزاع هو عنوانات استنبطها الذهن من

ملاحظة نحو العلاقة بين شيئين^(٨)، فإن ما يتحقق من واقعية التلازم بين الدال والمدلول، لا تتم إلا بعد تمثيل الدال أطراف هذه العلاقة، وهذا التمثيل يشمل كل ما يمكن استنباطه تحت مظلة الواقع.

وفي هذه المرحلة لا يكون الواقع الخارجي سبباً مباشراً للعلاقة، فهي واقعة تحت مسمى الاستعداد، أو هكذا يمكن أن يفهم وضع الدال والمدلول من قول المحقق العراقي: «من المستحيل جعل العلة والارتباط بين الأمرين اللذين لا علاقة بينهما بحيث تكون تلك العلة مجعولاً ابتدائياً للجاعل تكويناً بدون جعل طرفيها أو تغيير وضع فيهما»^(٩). فدخل الواضع على الاستعداد القائم بين الدال والمدلول، هو من يخلق أو يغير الوضع فيهما. والواضع على هذا النحو ينقل فهمه وإرادته القائمة على هذه العلاقة، بالضبط كما ينقل العلاقة من مستواها الذهني إلى الخارجي، فالدال يبلغ مرحلة وسطى بفعل الواضع، فهو لا يتحدد بالإضافات الخارجية «التي توجب إحداث هيئة خارجية، كهيئة السرية الحاصلة من ضم الأخشاب بعضها ببعض على كيفية خاصة، كالفوقية والتحتية والتقابل، ونحوها من الإضافات والهيئات القائمة بالأمر الخارجية التي كان الخارج ظرفاً لنفسها، وكذلك لا يُحدد الدال بالاعتباريات التي لا يكون صقعها إلا الذهن كما في النسب بين الأجزاء التحليلية في المركبات العقلية في مثل: الإنسان والحيوان الناطق»^(١٠)، فلا وضع لا في الصورة الأولى ولا في الثانية والسبب هو فقدان إرادة الواضع على العمل ضمن شرط استعداد الدال للدخول في علاقة أكبر، وبإمكانية الفهم والتغيير، وهي الشروط اللازمة للوضع.

في هذا المستوى تميزت نظرية المحقق العراقي بما عرفه بالأسلوب الثالث في التعبير عن الوضع، «غير النص، وكثرة الاستعمال، وهو الوضع من قبل واضع معين من طريق استعماله اللفظ في المعنى، ويجعل في استعماله هذا إيجاداً للوضع»^(١١) وقد اختلفت الآراء في هذا الموضوع، فمن الباحثين من يرى أن رأيه هنا قارب رأي السيد الخوئي، وهو الطور الثالث في هذه المدرسة فالقول بأن الاستعمال هو إيجاد للوضع مبني على رأي «من يقول إن الوضع من نوع التعهد

والالتزام، والاستعمال والتنقيص من مبرزاته»^(١٢). وهذا على رأي هذا الباحث «خلاف ما اختاره في تحديد الوضع حيث اعتبر استعمال اللفظ في المعنى مع القرينة من محققاته لا من مبرزاته»^(١٣). ويندفع هذا الإشكال بمجرد تصور أن مرحلة الفهم هنا غير مبنية لذاتها، وإنما هي واقعة لتحديد قدرة المتكلم على كشف مقدار استعداد الدال للدخول في علاقة تلازم مع المعنى، ومن ثم مراقبة ما يحدث لهذه العلاقة في أثناء تصادمها مع الواقع الخارجي؛ فاستعمال اللفظ في المعنى عند المحقق العراقي من محققاته لا من مبرزاته. والدليل على ذلك أن وجود العلاقة بين الدال والمدلول في الذهن، لا يمنع من أن ينال العقل خارجيتها؛ «فصنعها قبل وجود اللفظ في الخارج وإن لا يكن إلا الذهن، إلا أنها بنحو ينال العقل خارجيتها عند وجود طرفيها تبعاً لها بنحو القضية الحقيقية، بأنه لو وجد اللفظ وجدت العلاقة والارتباط بينه وبين المعنى؛ نظير الملازمات كالملازمة بين النار والحرارة»^(١٤). فالملاحظ أن طور وجود العلاقة مختلف بين الذهن والعالم الخارجي، ولكن متحققاته ثابتة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعدّ وجود العلاقة الخارجية مظهراً من مظاهر الاستعمال. في هذه المرحلة يكون الدال عبارة عن مقدار ما يظهر منه في الخارج، فالتلازم بينه وبين المعنى حين يظهر على نحو طرفين، تكون العلاقة قد بلغت مرحلة العالم الخارجي «فكلما وجد اللفظ في الخارج تتحقق العلقة والارتباط بينه وبين المعنى»^(١٥) فهو يدرك الخارج متزامناً مع تحقق ربط المعنى، ويجعل من هذا العالم ظرفاً ومحدداً لمنشأ انتزاع التلازم.

افترضت هذه المرحلة أن التلازم الدلالي هو إضافة وليس من طبيعة الدال اللغوي، «وهذه الإضافة مما لها واقعية في نفسها، وأنها لا تكون من سنخ الاعتباريات المحضة... ولا من سنخ الإضافات الخارجية الموجبة لإحداث هيئة في الخارج. بل وإنما هي متوسطة بين هاتين، فلها واقعية يعتبرها العقل عن منشأ صحيح خارجي»^(١٦). وما يفهم من ذلك أن الدال اللغوي ليس هو الأثر المباشر لعملية التمثيل، ليعاد تمثيله، وإنما أمر التمثيل محصور بالترابط الحاصل من قبل الواضع أو المتكلم. وأن انفصال التصورات وتجريدها في الذهن

لا ينشأ على نحو المفردات أو الدوال اللغوية، فهي لا تحقق استقلالاً ذهنياً، بل الأمر يكمن في أن نشأة التصورات عن المحيط الخارجي، لا تحقق دخولاً مباشراً إلى عالم الذهن، ما لم تمر بالإضافة الوسطى، وهي التلازم المجعول من قبل المتكلم بين الدال والمدلول. والحال نفسه ينطبق على قاعدة تجسيد التصورات والاعتباريات، فهي كذلك يعاد تمثيلها، بإعادة تمثيل الملازمة بين الدال والمدلول.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إطلاق تسمية (الإضافة النحوية) على التلازم الحاصل بين الدال والمدلول؛ فمن دون المستوى النحوي لا يمكن إطلاق نظرية وضعية، لدلالة اللفظ على المعنى، يقول في هذا الشأن: «يكفي في تحقق الإضافة النحوية أدنى ملابسة فتحصل بمجرد الجعل كما في قولك المال لزيد، والغلام لعمر، والجل للفرس؛ فتتحقق بينهما تلك الإضافة والاختصاص، بل ربما تتحقق بمجرد نسبة شيء إلى شيء من دون نشأ خارجي لذلك، كما في اعتبارك غولاً ونسبة أنياب إليه، غايته أنه من جهة عدم وجود منشأ صحيح خارجي له، لا يكون من الاعتباريات الصحيحة القابلة لإضافتها إلى الخارج»^(١٧).

تعدُّ هذه المرحلة من التفكير في ربط الدال بالمدلول هي غاية النظرية؛ فهي ترى أن ليس الحدس اللغوي عند المتكلم هو الذي يضع الرابط المعنوي بين الدال والمدلول، وإنما الربط النحوي المضاف عن وعي تام من قبل المتكلم. وهذا من شأنه أن يعيد فكرة التصور أو التمثيل التي ترافق ظهور الدوال المفردة، فبعد أن تم استبعاد انفصال التصور عن بنية المركب اللغوي، بات التمثيل مرتبطاً بحكم من الأحكام النحوية، ولم يعد تصوراً عاماً يتساوى به كل من يصدر صوتاً مع المتكلم الفعلي. وبناءً على هذه النتيجة، صار التمثيل الدلالي يبني على حكم من الأحكام البارزة في التركيب اللغوي، ويصحح فكرة التصور نفسها التي جعلت من الذهن آلة انطباع عام عن العالم.

وخلصت نظرية المحقق العراقي إلى أمرين: الأول: لا يمكن تقديم نظرية وضعية في الدلالة، من دون وجود بنية تركيبية تهيمن على حركة الدال المعرفية بين التصور والعالم

الخارجي، وحينها يكون التمثيل حلقة وصل بينهما. والثاني: هو أن التمثيل لا يمكن حدّه بأنّه شيء يحل محل شيء آخر، وإنما هو طور معرفي منتقل من استعداد الدال للدخول في علاقة تلازم، إلى فهم المنشئ لتصوره، وصولاً إلى إحداث حقيقة لغوية بينهما تأتلف مع جملة من التغييرات التي يفتقر إليها ظرف الاستعمال.

الطور الثاني: مجال التمثيل بالاعتبار

يرى المحقق الأصفهانى أن المعنى ماهية غير مرتبطة بالواقع، وأنا لا نبتكر في الوضع مقولات لغوية، ولا نخضع في عملية الفهم إلى مثل ذلك؛ فاستدعى هذا التفكير أن يتجاوز المعنى المقولي، إلى الأمر الاعتباري، يقول: «لاريب في ارتباط اللفظ بالمعنى واختصاصه به، وإنما الإشكال في حقيقة هذا الاختصاص والارتباط، وأنه معنى مقولي، أو أمر اعتباري»^(١٨). وما يظهر من هذا التقسيم، هو إدراج الاعتبار مهيمناً على ظرف إنتاج المعنى، وفيه اعتراض شديد على فكرة أن تقابل اللغة حدود العالم الخارجي وتتأثر بمقتنياتها؛ فمجالها المعرفي يقع في مستوى أعلى يوافق فكرة النظام المهيمن الذي يخلق المعنى، ويتصدر ما يجعل الاستعمال من مبرزات المعنى لا من محققاته.

والأمور الاعتبارية: هي التي «يعتبرها ويفرضها العقلاء في عالم الفرض والاعتبار مثل الملكية؛ فإنها علاقة بين الإنسان وما يملكه، وهذه العلاقة ليس لها وجود خارجي، وإنما هي موجودة في ظرف الاعتبار؛ فلذلك يقال الملكية أمر اعتباري»^(١٩). وعلى عكس ذلك جاءت المقولات؛ فهي «أمور واقعية لا تختلف باختلاف الأنظار، ولا تتفاوت بتفاوت الاعتبار، ومع أنه لا يرتاب أحد في أن طائفة يرون الارتباط بين لفظ خاص ومعنى مخصوص، ولا يرونه بينهما طائفة أخرى، بل يرونه بين لفظ آخر وذلك المعنى»^(٢٠).

وعلى هذا لا يسائر الوضع اللغوي مجموع التصورات الحاصلة من ارتباط واختصاص اللفظ بالمعنى، فلا تكون «صيغة (وضعت) منشأ للانتزاع»^(٢١). وهذا يعني أن اللفظ حل محل المعنى، وتحول إلى دال عليه «وما لم ينضم إلى اللفظ... لا يعقل الحكم بوجود

الاختصاص فيه وقيامه عيناً به قيام العرض بموضوعه»^(٢٢). وفكرة القيام مقام تعني تحولاً جذرياً في مستوى تمثيل الدال للمعنى، فعلى العكس من بنية التصورات التي وظّفها الدال عند العراقي، يختزل الدال في مبدأ الاعتبار هذه التصورات، بوصف الدال علامة على المعنى. بل ويحقق نقلة معرفية لما سمي فيما بعد بـ stand for بدلاً مما اصطُح عليه بـ representation، فالمصطلح الأخير يوافق رؤية المحقق العراقي، وأما الأول فهو من مبتكرات المحقق الأصفهاني، وهو موافق تماماً لما وضعته النظرية الإشارية واستقرت عليه في نهايات القرن العشرين، «فالأسماء ترمز إلى أو تحل محل stand-for الأشياء. بدلاً من قولنا إنها تمثلها أو تصورها»^(٢٣).

ومع جعل الاعتبار مبدأ معرفياً مغايراً للتصور، فلا نجد في اصطلاح الأصوليين من يقول دلالة اعتبارية، كما يقول دلالة تصورية، ولا نجد في الاصطلاح (أمر تصوري)، بل (أمر اعتباري)، ويمكن للفقيه أن يتحدث عن (عالم الاعتبار)، ولا يصح عنده (عالم للتصور). وخلاصة ما ميز الاعتبار هو أنه «الحكم والتقنين فهذا يقتضي لزوم تصور الموضوع وتصور الحكم وتصور النسبة بينهما، وتصور الفائدة المترتبة على النسبة ثم الإذعان والتصديق بتلك الفائدة، وحينئذ ينشأ الحكم والاعتبار»^(٢٤). ونتيجة لذلك يمكن القول: إن الأصفهاني يرى أن مبدأ تحريك العلامة اعتباري وليس تصورياً، وأن الدال يقوم مقام، وليست غايته كشف التصورات، أو بما عرف من التمثيل. وخلاصة ذلك في أنّ «الموضوع والموضوع له طبيعي اللفظ والمعنى، دون الوجود منهما، فإن طبيعي لفظ الماء موضوع لطبيعي ذلك الجسم السيّال، وهذا الارتباط ثابت حقيقة، ولو لم يتلفظ بلفظ الماء، ولم يوجد مفهومه في ذهن أحد»^(٢٥). وما يعزز فكرة أن العلامة ليست بنية تصورية قائمة بذاتها، هو «أن الشارع أو العرف أو طائفة خاصة يعدّون المعنى لشيء أو لشخص؛ لمصلحة دعوتهم إلى ذلك... أما نفس الاعتبار فهو أمر واقعي قائم بالمعتبر، وأما المعنى المعتبر فهو على حد مفهوميته وطبيعته، ولم يوجد في الخارج، وإنما وجد بمعنى صيرورته طرفاً لا اعتبار المعتبر، فينسب

إليه الوجود»^(٢٦). ومن الواضح أن الدوال التي تقوم مقام المعنى تنسب للمعتبر وجوداً جديداً، «فاعتبار كل معتبر قائم به بالمباشرة، لا بالتسبيب... فتخصيص الواضع ليس إلا اعتباره الارتباط والاختصاص بين لفظ خاص ومعنى خاص»^(٢٧). وهذا النوع من تمثيل المعنى ارتبط ببنية العلامة القائمة على «اتحاد حيثية دلالة اللفظ على معناه، وكونه بحيث ينتقل من سماعه إلى معناه»^(٢٨). وهذا ينطبق على سائر الدوال، ويؤدي إلى نتيجة أخيرة مفادها: «أن الاختصاص والارتباط من لوازم الوضع، لا عينه»^(٢٩).

الطور الثالث: التعهد والالتزام النفسي

تمت الإشارة في القسم الأول من البحث، إلى أن البحث الأصولي في نظرية المواضعة، أخرج نمطاً جديداً من التمثيل الدلالي. وشمل هذا التجديد النظر في قصدية المواضعة التي اتفق عليها الأصوليون قديماً وحديثاً، إلا من ثلة بسيطة؛ فأبدلها السيد الخوئي، بأن جعل قصدية التمثيل قائمة في إرادة التفهيم. ونوهنا سابقاً إلى أن محاولته لم تلق آذاناً صاغية، واختلط الأمر على طلبته؛ ففندوا رأي أستاذهم، أو التمسوا له عذراً. وأعزز موقفهم هنا بمثال من التمس له عذراً، بعد أن ذكرت فيما مضى اعتراضاتهم عليه. وقبل ذلك أكرر خلاصة رأيه التي ذكرت سابقاً، في موضع رده على نظرية المحقق العراقي والاصفهانى، وهي على النحو الآتي:

إن حقيقة الوضع سواء في وضع المفردات أو وضع الجمل هي (التعهد والالتزام النفساني) أي إن المتكلم في أية لغة من اللغات يتعهد ويلتزم أنه إذا أراد تفهيم معنى خاص أن يتكلم بلفظ مخصوص لإيصال ذلك المعنى إلى السامع، فاللفظ مُفهِمٌ ودال وإرادة المعنى مفهوم ومدلول^(٣٠). ويقول السيد الخوئي في محور رده على سابقه، أي على قصدية المواضعة^(٣١) «إن ارتباط اللفظ بالمعنى ليس من الأمور الواقعية ولا من الأمور الاعتبارية وليس هو من حقيقة الوضع في شيء. بل هو من شؤون الوضع وتوابعه، ومن الأمور المنتزعة منه». وأما عن ما قيل فيها على سبيل التأويل وإدخالها في مسار النظريات التقليدية، ما نصت

عليه محاضرات السيد كمال الحيدري. فقد اقتطع فقرة وردت في سياق عرض النظرية وركز عليها. يقول السيد الخوئي فيما كتب عنه: إن حقيقة الوضع ليس إلا عبارة عن التعهد والالتزام النفساني. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى: يرشد إلى ذلك: الغرض الباعث على الوضع، بل الرجوع إلى الوجدان والتأمل فيه أقوى شاهد عليه^(٣٢). وأما عن السيد الحيدري، فقد نصت محاضراته على الآتي:

(ومن ناحية أخرى يرشد إلى ذلك) يرشد إلى ماذا؟ إلى نظرية التعهد (الغرض الباعث على الوضع)^(٣٣). وواضح في هذا النص، أن السيد الحيدري جعل التعهد هو الغرض الباعث على الوضع، وليس حقيقة الوضع، كما أراد له السيد الخوئي.

وعلى أية حال فإن السيد الخوئي عرض لقضيتين وعدّل مسارهما عما ألفه الفكر العربي، الأولى في القصدية، والثانية في نظرية الفهم. وما أسماه الغرض الباعث كان يختصر به المجالين النظريين، «وبيان ذلك: أنّ الإنسان بما هو مدني بالطبع يحتاج في تنظيم حياته -المادية والمعنوية- إلى آلات يبرز بها مقاصده، وأغراضه، ويتفاهم بها وقت الحاجة، ولما لم يمكن أن تكون تلك الآلة الإشارة أو نحوها لعدم وفائها بالمحسوسات فضلاً عن المعقولات فلا محالة تكون تلك الألفاظ التي يستعملها في إبراز مراداته من المحسوسات والمعقولات، وهي وافية بهما»^(٣٤). وفي موقفه هذا يعلن أن التمثيل الدلالي لا ينال المعاني^(٣٥)، إلا إذا استعملت الألفاظ في إبراز مرادات المتكلم من المحسوسات والمعقولات. والإبراز منفصل عن التمثيل، وهو من ما وراثياته.

اقترب السيد الخوئي في قصديته من المدرسة الألمانية المعاصرة، ومبدئها الشهير الذي يذهب إلى «أن كل الظواهر لها تكوينها القصدية الذي يوجه الإدراك نحوها تلقائياً»^(٣٦). وقد كان مطلباً جاداً في تأسيس علم نفس خاص بعلم الظواهر، يكون هدفه «الاختيار النسقي المنظم لأنماط وأشكال التجربة القصدية، ورد مكوناتها إلى مقاصدها الأولية، باعتبارها الخلفية الثابتة التي تؤسس عليها المعرفة اليقينية المطلقة»^(٣٧). وأما من جانب

الفهم، فهو أقرب لـ (هابرماس) الذي حُدِّدَ الفهم عنده على النحو الآتي:

١. لفهم مغزى فعل من الأفعال، لا يكفي أن نطرح وصفاً خارجياً من طرف ثالث للسلوك.

٢. الفهم السديد لمغزى الفعل يعتمد على فهم صحيح للأسباب الداعية للقيام بالفعل.

٣. لا يمكن تفسير الأسباب؛ ومن ثمَّ الأفعال، تفسيراً صحيحاً إلا بمساعدة المعرفة المسبقة للأغراض والقيم والاحتياجات والرغبات والتوجهات البشرية.

٤. المغزى وراء فعل ما، والأسباب الداعية للقيام به، لها محتوى متاح في الأساس لكل من المفسِّس والفاعل، وليس حكراً على الفاعل وحده.

فيرى هابرماس أن النهج القياسي معيب؛ إذ يفترض خطأً أن البشر كائنات تحمل احتياجاتها ورغباتها قبل تفردّها ونزوعها للتجمع.^(٣٨)

ومما تقدّم، بدا الواضح أهم من الوضع عند السيد الخوئي، ممهداً بذلك لفكرة ما قبل تفهيم المعنى، فالوضع إجمالاً متعلق بالإرادة، وما خرج عن الإرادة لا يعدو عن كونه تداعياً للمعاني^(٣٩)، وهذه الإرادة مقومة لتفهم المعنى باللفظ، وتسقط فرضية أن تكون الدلالة صلاحية للدالات. ويمكن إعادة ترتيب هذه المبادئ، بأننا نفهم قبل أن نتواضع، ونتواضع قبل أن تستقر دلالة الألفاظ بكثرة الاستعمال، ونستعمل من دون أن نلتفت إلى محتوى وعلاقة ذاتية لهذا الاستعمال. وهذه الهرمية الثلاثية تفس بقاء اللغة عند مستوى الحدس اللغوي للمتكلم، وأن الوضع في بعده المعرفي، غير معني بمتابعة معاني الألفاظ، وتخصيصها بها، ولا يمكن أن تتم خطوة إجرائية من هذا القبيل، من دون مراعاة الهرمية الثلاثية القائمة على الوضع والاستعمال.

ولمراعاة الدقة العلمية في الحديث عن هذه الهرمية الثلاثية، سأقف عند مفاصل النظرية على نحو عام، وهي مفاصل عيّنها بسهولة دارسو نظرية التعهد والالتزام. وسأكتفي بطريقة السيد كمال الحيدري في تعيينها، وهي عنده عبارة عن خصوصيات ثلاث، فتُظهر الأولى

أن حقيقة الوضع في هذه النظرية تتقوم بالقصد والاختيار، والثانية تبين أن العلاقة الناشئة في الوضع ليست علاقة اللفظ بالمعنى، وإنما قائمة بين اللفظ وتفهم المعنى، والثالثة تقرّر أن محصول عملية الوضع هو الدلالة التصديقية، وليست الدلالة التصورية^(٤٠). وهذا أساس ما أشير إليه في الفقرة في أعلاه، وهو يترك مجالاً للتطبيقات اللغوية على نحو كلي. وعلى نحو إجمالي، تبدو اللغة في مهمتها الأولى عند السيد الخوئي عاملاً من عوامل التفكير التي بإمكانها أن تحمل قصدية الإرادة إلى المتلقي، فيصبح اللفظ قاعدة لتمثيل الفهم، وليس لتمثيل المعنى، ويكون الإفهام من محققات الوضع، أما الارتباط والاختصاص بالمعنى فهو من توابعه. ومع هذا التحديد لا تنحصر صلاحية الفهم بـ (الدال)، وإنما هو وسط معرفي، يرقى عن مستوى كونه وسيلة ناقلة، وهو ما يفس سبق العلم بالوضع من المخاطب، وأما المتكلم فهو يلتزم بالتفهم لتحديد المعنى. وبمعنى آخر، نحن نتواضع في اللغة على الفهم في سبيل تحديد علاقة دلالية، ولا يمكن الرقي إلى محتوى هذه العلاقة، وهي في معزل عن إرادة وقصدية مستعملها. وبهذا يكون اللفظ مفهوماً للمعنى لا ممثلاً له. نظريات مدرسة النجف في ميزان الدرر الحديث

ارتكزت نظرية المحقق العراقي على ثلاث جدليات شغلت الفكر اللغوي المعاصر، الأولى: هي علاقة المفهوم بالماصدق والأثر الدلالي المترتب على هذه العلاقة، والثانية: هي الاشتقاق الدلالي وعلاقة الكل بأجزائه، والثالثة: هي ترجمة اللغة الطبيعية إلى نماذج منطقية. وقد اتسعت رقعة هذه الجدليات على أرضية ثابتة للمفاهيم، مفادها أن لها قيماً ثابتة مستقلة في وجودها عن اللغة، «فللمفهوم كيانات خارج - لغوية: مجاله العوالم الممكنة، وحيزه الأشياء وقيم الصدق»^(٤١). وهذا المعيار العالمي، هو حقيقة ثابتة في الفكر الأصولي، وما اقترن منها في نظرية الوضع عند المحقق العراقي، هو أن المفهوم لديه يتنقل بالمصاديق بين الذهن والواقع، وما يتحقق من هذه المصاديق بالاستعمال يغير ما هي عليه ذهنياً، وكل ذلك تحت مظلة تعدد المصاديق للمفهوم الواحد.

يتعامل المحقق العراقي مع المصاديق تعامل القيمة المتغيرة في فلسفة الوضع اللغوي، وهي غير ملحوظة في وجودها إلا بالاقتران الحاصل بين اللفظ والمعنى، أي تفتقر في وجودها إلى نحو من العلاقة، وإلى المحتوى الدلالي لهذه العلاقة. فإذا انتهت مهمة المتكلم عند إيجاد هذه العلاقة، فإن ذلك لا يلغي حقيقة أن جوهر هذه العلاقة قائم على تثبيت المفاهيم على مصادقات. والمشكلة التي تعترض ذلك، هي وجود دوال لا مصاديق لها في الواقع، ومثالها عند المحقق العراقي: «رأيت غولاً ذا أنياب»، وقد واجهت هذه المشكلة جميع المدارس المعاصرة، فمثلاً في مدرسة النحو المفهومي الأمريكية المعاصرة ظهرت في مثالها الآتي: «يريد جون وحيد قرن» وقد تخلصت من هذه المشكلة، أولاً: بأن جعلت المصدق عبارة عن قيمة وليس واقعة، باعتبارها دوال من العوالم الممكنة نحو قيم الصدق^(٤٢). وثانياً: نقل العلاقة المفهومية من مفهوم يوافق كياناً فردياً يكون ماصدقه، إلى «علاقة بين فرد عيني وكيان مجرد»^(٤٣)، وهي لم تخرج عن خيارين اثنين ذكرهما المحقق الأصفهاني، لم يؤثرهما بعملية الربط بين الدال والمدلول، وإنما وجودهما اقترن بما فاض عن عملية الربط. وواقع الحال يثبت أن المعنى لدى العراقي قابل للاشتقاق، ويمكن أن تحمل علاقة الربط النحوية أكثر من متغير واحد (غول + أنياب)، بينما اكتفى مثال (النحو المفهومي) بمتغير واحد. وأما مبدأ الاشتقاق، فقد اقترن عند المحقق العراقي بمبدأين، الأول منهما: تكون الملازمة في أساسها بين اللفظ والمعنى ذهنية ثم تصبح خارجية. والثاني: تكون خارجيتها قياساً في كون الخارج ظرفاً لمنشأ انتزاعها. وللتذكرة، فإن الأمر الانتزاعي هو حيثية وجودية لما كان له مطابق في الخارج، وأن الانتزاع هو عنوانات استنبطها الذهن من ملاحظة نحو علاقة بين شيئين^(٤٤) وعلى هذا المنوال فس تشومسكي حدوث الشكل المنطقي، فهو يدعى عنده «بالمستوى السي للتمثيل، لأن ناتج هذا المستوى لم يعلن في الحقيقة من قبل المتكلم»^(٤٥).

وأما عملية الاشتقاق فقد وصفت في أعمال تشومسكي على النحو الآتي: طور (تشومسكي) و(ماي) المستوى الثالث للتمثيل النحوي، إلى جانب كل من البنية العميقة،

والبنية السطحية، وهو ما يسمى بالشكل المنطقي، وقد وصف بأنه مستوى التمثيل الذي يحدد دلالات الجملة على نحو كامل. وهو مكافئ لما عليه الجملة من الشكل الصوتي، فتمثيل صوت الجملة مشتق من بنيتها السطحية. وأما الشكل المنطقي فهو مشتق من البنية السطحية، بقواعد التحويل، وبالنوع نفسه من القواعد التي تشتق البنية السطحية من البنية العميقة^(٤٦). وما يتفق فيه هذا الكلام مع موقف المحقق العراقي، هو أن المثال المنطقي يحقق أجزاء الاشتقاق، ويخلق صلات افتراضية مع لوازم الجملة المسكوت عنها. وعندها تتم عملية التدليل كاملة.

وأما عن النموذج المنطقي لنظرية الوضع، فقد حدده المحقق العراقي بأنه عبارة عن إضافة نحوية تنتهي بمطابقة دلالية تصلح معياراً للتمثيل من نحو (المال لزيد) و (الجل للفرس). فالإضافة هي الرابط الموجد لكيانين اتفقاً نظقياً على صلة الملازمة العقلية. وفيها يتحقق التمثيلان معاً. وعلى هذا يكون المحقق العراقي ككل الدالين «يسند المحتوى الدلالي لتعابير اللغة»^(٤٧) وينتهي المعنى في حدوده القصوى عند معاني القضايا المنطقية ومسلمات المعنى.

المحقق الأصفهاني والتأسيس لنظرية المعنى

وأما في نظرية المحقق الأصفهاني، فنلمس طريقاً آخر للمعنى، فبدلاً من لجوئه إلى العلاقات الدالة على معاني التعابير، نراه يأخذ طريق السيميائيين في البرهنة على تلك المعاني، وتحديد المعنى يقرر «بالحقائق التي يفرضها وجود التعابير بوصفها ذات محتوى دلالي»^(٤٨)، بمعنى أن هناك عوامل تقف وراء التعبير ليكون التعبير دالاً، ولتقريب الفكرة أكثر، فإن عمل السيميائيين يقوم على الأشياء التي تعمل داخل مجتمع ما بوصفها علامة. «وتوضيح المعنى فيلغة مستعملة من قبل جماعة معينة، يتم بالكشف عن محتويات الحالات العقلية، لأعضاء تلك الجماعة»^(٤٩). أكد المحقق الأصفهاني، أن الدال لا يضم علاقة أخرى غير ربطه الطبيعي بالمدلول؛ فالقاعدة التي تبني الاعتبار في مجاله

النظري لا تلتفت إلى المصاحبات أو المضمّنات أو المضمّرات التي يستدل على وجودها من علاقة اللفظ بالمعنى، فهذه كلها عنوانات انتزاعية ليست من الوضع في شيء. يقول في هذا الصدد: «إن الأمر الانتزاعي مما يحمل العنوان المأخوذ منه على منشئه، والحال أن الاختصاص والارتباط بنحو الاشتقاق لا يحملان على صيغة (وضعت)، كما لا يحمل الملك بالمعنى الفاعلي أو المفعولي على صيغة (بعت)، بل اللفظ هو المختص بالمعنى، وأحدهما مربوط بالآخر»^(٥٠).

وكما رفض فكرة أن يكون المعنى الظاهر من اختصاص اللفظ بالمعنى خاضعاً للاشتقاق، رفض تباعاً أن يكون هذا الاختصاص من المعاني المقولية؛ فأصبح أساس وجود اختصاص ربط المعنى باللفظ هو مجاوزة المعنى اللغوي المقولي، أي لا يمكن تحصيل ضبط للمعنى بإنشاء مقولات غير متفاوتة في الاعتبار. وما يفهم من ذلك أن المعنى المقترن بالصيغة اللغوية هو غير ما تتصف به الألفاظ في أول وضعها، فالصيغة هي الحد الفاصل بين الاعتبارية والقصدية، فما يحمل منها على أنها لفظ يرتبط بمعنى، لا يمكن إدخاله من ضمن المقولات اللغوية، فالمقولة اللغوية حادثة بعد عملية الربط، وغير مسؤولة عن الكشف عنها. ودليله على ذلك «أنه لا يرتاب أحد في أن طائفة يرون الارتباط بين لفظ خاص ومعنى مخصوص، ولا يرونه بينهما طائفة أخرى، بل يرونه بين لفظ آخر وذلك المعنى»^(٥١). وهذا أساس مبدأ الاعتبارية.

صنف المقولات عموماً بأنها «أجناس عالية للماهيات، ولا تصدق المقولة صدقاً خارجياً إلا إذا تحققت تلك الماهية في الخارج»^(٥٢). فهذه الطريقة في تمثيل المعنى لا تكشف ماهية الدال وإنما تجعل له وظيفة غير ملتبسة بطبيعته، فالاختصاص بين اللفظ والمعنى، لا يطلب في وجوده تحقيق مطابق له في الخارج، ولم يختلف اللفظ والمعنى في حال اختصاصهما، «بل هما على ما كانا عليه من الذاتيات والأعراض»^(٥٣). أي أن التوظيف الدلالي لم يبلغ ما يتحقق به الدال في عنوانه الأول وارتباطه الاعتباري بالمعنى. وبذلك يصبح للدال نظامه الخاص

به، «وما لم ينضم إلى اللفظ -مثلاً- حيثية عينية، لا يعقل الحكم بوجود الاختصاص فيه، وقيامه عيناً به قيام العرض بموضوعه»^(٥٤).

يركز المحقق الاصفهاني على هذه الخصوصية للدال، ويبعد فكرة إعادة تمثيله، بل ويرفضها بشكل قاطع، ويرفض وصفه بأي حد مقولي له صلة بالعالم الخارجي، وما نفهمه من صلته بالعالم الخارجي، أنها السبب الرئيس في إعادة تمثيل الدال بها يضمم فيه من دلالات أخرى. ويستند في ذلك إلى التفريق بين المفهوم الإضافي، ومقولة الإضافة نفسها، فيذهب إلى أن هنالك فرقاً «بين كون المفهوم من المفاهيم الإضافية، وبين صدق حد مقولة الإضافة على شيء، والمسلم به هو الأول، والنافع للخصم هو الثاني»^(٥٥).

وبناء على ما تقدم، يرى أن المقولة بوصفها حداً إضافياً، لغوياً أو غير لغوي، مقترنة بالعالم الخارجي، ووجودها مثار للجدل تنقل الواقعة الكلامية إلى صور مختلفة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل عدم استدعاء الخارج هو الذي يمنح المفاهيم صفة نهائية غير مقترنة بالمقولة؟ ومن المؤكد أن ليس هذا هو المقصود؛ ففي الفعل (بعت) هناك ملكية بالمعنى (الفاعلي والمفعولي)، واختصاص من اللفظ بمعنى معين له، هذه الأشياء التي يتضمنها الفعل ليست إضافات مقولية، ترتبط بالواقع صدقاً أو كذباً، بل إن «مفهومها -أي الملكية والاختصاص- من المفاهيم الإضافية المتشابهة الأطراف؛ بحيث لو وجدنا في الخارج حقيقة كانا من حيثيات ما له مطابق في الأعيان»^(٥٦).

يتحدث الأصفهاني هنا عن الدال من الناحية الكلية، ويشير إلى مستواه الجزئي من الناحية الافتراضية، وهي ناحية ممتنعة ابتداءً. فالمفهوم لا يمتلك مدلولاً من الناحية الجزئية ولا يكون له ذلك، وهذا المدلول هو المرجع الخارجي المشار إليه في الخارج. وهذا التصنيف يفرّق بين الدال من ناحية وجوده الكلي الذي يحقق به مفهوماً، وبين الدال في مستواه الإشاري الجزئي الذي ينتهي عند المدلول أو المرجع الخارجي. فكل لفظ يكون له مفهوم لا يمكن أن يكون له مدلول أو مشار إليه في الخارج، وحينما يقول إن الملكية من المفاهيم

الإضافية المتشابهة الأطراف، فإنه يقصد العناصر الأولية التي يركز عليها المفهوم بوصفه بنية إضافية قابلة للاشتقاق، ولكن هذا الاشتقاق يقرب أطراف البناء من المدلول وحيثياته، ولكن لا يمكن نسبة مدلول لها على نحو صريح. فالمفهوم له بنية خاصة غير بنية الماصدق التي تبدأ من المدلول أو المشار إليه في الخارج.

فما يميز المفاهيم، وبداية وضع الألفاظ هو أنها تظهر على شكل فحوى، فهي «غير موجودة بوجودها الحقيقي، بل بوجودها الاعتباري بمعنى: أن الشارع أو العرف أو طائفة خاصة يعتبرون هذا المعنى لشيء أو لشخص؛ لمصلحة دعوتهم إلى ذلك، كما في التنزيلات والحقيقة الادعائية»^(٥٧). وكتاهم تثلان فحوى الألفاظ وليس مدلولها، ويبرهن الأصفهاني بهما أن المقولات من المباني القائمة على المدلول، وأن المفاهيم الإضافية لا يمكن أن توصف بهذا الوصف لثلاثي يختلط الأمران، وإذا قرنا ما انتهى إليه العراقي بهذا الموضوع، تكون الإضافة النحوية عند الأصفهاني، ليست من باب نحو المقولات التي شاع استعمالها بناءً على مرجعية كل مقولة نحوية كالفاعلية والمفعولية. فالصحيح أن الإضافة النحوية تمتلك فحوى تبدأ كلياً بالملكية في قولنا (بعث). وليست مقولة إضافية غايتها صدق حدها على الفاعلية والمفعولية؛ فالملكية مفهوم إضافي، والفاعلية والمفعولية مقولتان إضافيتان.

يرى المحقق الأصفهاني أن استحقاقات الاعتبار في البنية الذهنية للحدود والمقولات لا تبدأ إلا وهي مجردة من تبعات التقسيمات والتصنيفات، وهذه هي البداية الطبيعية للمعنى عنده. ولو قربنا الأمر إلى البنية التركيبية اللغوية، سنجد بحسب رأيه أن الجملة النحوية لا تبدأ ذهنياً من مقولة الحدث أو الفاعلية أو المفعولية التي تضم أدلة ومرتبطات متعددة تكشف بها عن وجودها الذهني المجرد، وإنما هناك ما هو أكثر تجريداً ويمكنه أن يضم هذه المقولات في مسار بنائها الذهني. بمعنى أن الأصل الذهني الافتراضي يمهد لمقولات وهذه المقولات هي من تتصل بالواقع. وهذه السلسلة يحددها بقوله: «أما نفس الاعتبار فهو أمر واقعي قائم بالمعتبر، وأما المعنى المعتبر فهو على حد مفهوميته وطبيعته، ولم يوجد

في الخارج، وإنما وجد بمعنى صيرورته طرفاً لا اعتبار المعبر، فينسب إليه الوجود، فالموجب والقابل - في صيغة بعث - مالكان، والعوضان مملوكان في عالم اعتبار الشارع أو العرف، لا في الخارج مع قطع النظر عن اعتبارهما»^(٥٨).

سنفهم أن نظرية الاعتبار ليست من باب التلازم الدلالي الذي ذهب إليه المحقق العراقي فالفرق بينهما واضح، وأهم ما في هذا الفرق: أن نظرية العراقي لا تفصل بين المفهوم والمقولة في تحقيق التلازم بين اللفظ والمعنى، بينما في نظرية الاعتبار تتأخر المقولة في الظهور، فيتصدر الاعتبار للوضع، ويختزل ما يمكن أنتجيره المقولة من حدود مضافة، أو مسقطة على الواقع. بمعنى أن المحقق الأصفهاني يضع فارقاً نوعياً بين الإضافتين، فالمفاهيم الإضافية ليست إسقاطية ولا تتصل بالواقع، وإضافتها إضافة اعتبارية، وهي السمة السائدة في كل مفهوم يتم وضعه، بينما المقولات ذات الحدود ومنها النحوية، ذات وظيفة إسقاطية في الأساس، والقيم الافتراضية فيها تابعة أو تهيمن عليها الإضافة الأولى. وفي خطوة أوسع يدخل المعنى المعبر في تصنيفين هما المباشرة والتسبيب. أي بين وجود معلل وآخر غير معلل. فالمعلل وجد ليضم أطراف المفاهيم المتشابهة، ويجعل من صيرورة المفهوم طرفاً، أمراً ممكناً، لتسهل نسبة الوجود إليه. فالمعنى المعبر هنا مفهوم يضم مجموعة من الأدلة التي توصل إليه، بمعنى أنه يمتلك برهاناً حججياً ذاتياً لا خارجياً، وسبب ذلك يعود إلى اشتغاله عند منطقة الأطراف، وضمن علاقة التشابه؛ فمثلاً الإيجاب والقبول بين متعاقدين «جعلها الشارع سبباً يتوصل به إلى اعتبار الشارع للملكية»^(٥٩). فمفهوم الملكية حين يدخل مجال السببية لا يفقد صلته بوجوده الاعتباري الأول الذي هو وجود المباشرة وعدم الافتقار إلى واسطة. وهكذا يقرر المحقق الأصفهاني أن «الملكية توجد بوجودها الاعتباري من الشارع بالمباشرة، ومن المتعاقدين بالتسبيب»^(٦٠). فنحن نصل إلى الملكية الاعتبارية عبر السببية، ولا تنعكس الصورة.

وبات واضحاً أن المفهوم غير قابل لأن يكشف عنه لأنه غير موجود على نحو الحقيقة،

وإنما يستدل عليه بالوصف القائم في ذات المعتر، ووجوده ينسب لاعتبار المعتر، والصورة الذهنية التي يستدعيها الدال للمعنى، مرتبطة بسلسلة من الاعتبارات، لا صلة لها بالمصاديق الواقعية، ولا يمكن أن تكون هذه الأخيرة مصدر كشف عنها. وبناء على هذه النتيجة يكون وجود المفاهيم بحد ذاته معبراً عن صلتها المباشرة بالمعتر. وعلى هذا النحو يتجاوز الاعتبار أمرين؛ أولهما: وقوع الترادف في اللغة، وثانيهما: ربط الدال اللغوي بالأفكار. فهادام في الأولى غير معني بالكشف عن مصاديق وإنشاء علاقة بينها، فإن الاعتبار في ارتباط اللفظ الخاص بالمعنى الخاص، ينقل العلاقة إلى لحظة الاستعمال، من دون أن يكون شرطاً فيها، أي ينشأ الاعتبار على نحو الاستقلال عن الاستعمال. ومع كثرة الاستعمال لا يمكن منع التداخل بين المعاني والألفاظ؛ وعلى ذلك جرى التمييز بين الوضع التعيني، والوضع التعيئي، أي بين بداية الاستعمال وكثرته. وأما من جانب الفكرة، فإن الاعتبار يعوّض عن أن تتصدر الفكرة مرتبة ذهنية مجردة وثابتة، كما يحدث في نظرية الأفكار؛ فصار هناك اعتبار خاص واعتبار عام يحدده الشارع، وركيزة المحقق الأصفهاني فيهما هي ما اصطلاح عليه بالمفاهيم الإضافية. فمتى وجد اللفظ بمعنيين، فإن مسوغ ذلك بالاعتبار. وكذلك الحال إذا وجد معنيان في لفظ واحد. وعلى الحاليين لا يرتبط اللفظ بفكرة، ولا بمرجع خارجي. إلى هذا الحد لا تبدو البنية الذهنية الإنسانية بحاجة إلى تأسيس مقولة لغوية لتحديد بنية مجردة للدال اللغوي. والسبب في ذلك بحسب المحقق الأصفهاني أن المعنى أو المفهوم هو موجود اعتباري، وكذا يسير الحكم على الدال الذي يرتبط بهذا المفهوم، وكل علاقة تسببية بين الدال والمدلول لا بد أن يكون أصلها الوجود الاعتباري الذي هو أصل وجود المعنى أو المفهوم يقول: وقد لا يكون المعنى المعترّ تسببياً؛ كالاختصاص الوضعي، فإنه لا حاجة في وجوده إلا إلى الاعتبار من الواضع. ومن الواضح أن اعتبار كل معتر قائم به بالمباشرة، لا بالتسبب...، فتخصيص الواضع ليس إلا اعتباره الارتباط والاختصاص بين لفظ خاص ومعنى خاص، كما تقدم.

إرادة التفهيم ومبادئ (كرايس)

كما تقدم في نظرية الفهم والدلالة التصديقية المبنية على مباحث السيد الخوئي، اتفق البحث الأصولي على مبادئ عامة لتحقيق الدلالة القصدية، وهذه المبادئ قريبة جداً من ما سمي ببرنامج (كرايس) الذي ينص على أن المعاني يمكن أن ينظر إليها من خلال دعوتين مترابطتين، وهما على النحو الآتي:

١. إن الحقائق المحيطة بما تعنيه التعبيرات المنطوقة، هي التي تكون مفسّسة ومحللة، من ناحية كونها حقائق تدور حول ما يعنيه المتكلم بنطقه لها.

٢. إن هذه الحقائق الدائرة حول ما يعنيه المتكلمون بنطقهم يمكن أن نفسّ من ناحية مقاصدهم، والأطروحتان تختزلان المعنى إلى محتوى قصدي للمتكلمين^(٦١).

ومقابل هذه الدعوة، اشترط الأصولي في الدلالة القصدية ما يأتي: أن يكون المتكلم عالماً باللغة، وأن يكون في مقام البيان والإفادة، وأن يكون جاداً لا هازلاً، وأن لا ينصب قرينة على خلاف المعنى الحقيقي^(٦٢). والفكرتان متقاربتان كثيراً، ولكن لم ترق هذه الأفكار إلى مستوى نظرية الفهم عند السيد الخوئي، فمن ناحية (كرايس) فإنه من الصعب إطلاق تسمية الحقائق على ماحوليات المتكلم، وإنما هي وقائع، وآليات الفهم والتفسير هي التي تجعل منها حقائق، فتتقلب إلى دالة حقيقية تنبئ عن المتكلم. وبوصفه راع لعملية الفهم، فإن اللغة لا تتوقف عند الوقائع التي تختص به، وإنما تعيد إنتاج ذاتها، مع كل مرة يغير فيها المتكلم فهمه. ومن هنا يعدّل السيد الخوئي نظرية المقاصد، فلا تصبح هذه النظرية بعد انقلاب كل متكلم إلى واضع، مختصة بالمشارك المعرفي بين متكلم وسماع، وإنما تتحدد مهمتها بخضوع الثاني لعمليات فهم الأول. فإذا نصت اللغة المتواضع عليها على إرادة الأول، فإنها ستحدد بعمليات تأويلية مكافئة لتلك الإرادة عند الثاني، ولا تنفك هذه العملية عن ضرورة وجود الطرفين ولو على نحو الافتراض. وهذا الوجود الضروري يلغيه (كرايس) في شرطه الثاني.

تتفني عملية الوضع من منظور السيد الخوئي عند انتفاء الفهم، وحينها تتعطل آليات

التأويل التي تجعل من وقائع المتكلم حقائق راسخة في اللغة، وسيؤدي هذا الأمر إلى غموض السياقات على المتلقي. وأول مظاهر الغموض ستؤدي إلى تحويل عمليات التأويل المباشرة، إلى مكونات تركيبية متوسعة وخارجة عن نطاق البنية الأصلية. بمعنى أن إرادة التفهيم نصت على واقعة تركيبية معينة، تنتقل بحيثية تامة إلى المتلقي، ولا يمكن لأجزائها أن تتسع بحسب عمليات استباقية من المتلقي، وكل عملية تحليل تصادفها مثل هذه الأسبقيات، ستكشف بالضرورة عن انتفاء عملية الفهم. وبهذا غيرت وجهة السيد الخوئي طريقة تحليل اللغة، والنظرة إلى المكونات التركيبية، فهي عنده قرينة الدليل المباشر، وضياح الدليل في البنية سيؤدي إلى انهيار الفهم، وسقوط البنية في العدم، وإلغاء القصدية وعملياتها التأويلية.

سيكون كل تأويل متعدد الأوجه يقوم به المتلقي، عند السيد الخوئي، صادراً عن ضياح القصدية، واللجوء إلى البنية حينها سيؤدي إلى قطيعة تامة في هذه القصدية، وتحويلها إلى قصديات متعددة. إن تعديل هذا المسار يقتضي تعطيل الإجراء التأويلي، وهذا لا يتم مع تعدد التلقي، إلا إذا كانت القصدية مقومة على مبدأ المتلقي (الأفضل). وهو على مبادئ (كرايس) سيكون المتلقي الأكثر تأثيراً في نقل القصدية، بينما هذا الشرط مقرون بقوة الفهم عند السيد الخوئي، وليس من تأثير مباشر للمتلقي الأفضل على مسار القصدية، مادام سينقل واقعة الفهم، واستدراكها في الخارج.

الخاتمة

على صغر مساحة التأليف في نظرية الوضع، نجد أن ما كُتب فيها من قبل الأصوليين يرقى إلى المستوى النظري، ولنظريات متعددة. وقد دافعت مدرسة النجف الأصولية المعاصرة عن مشتركات معرفية لهذه المادة، ظهرت واضحة في هذه الورقة البحثية، وأهم هذه المشتركات، أن علماء هذه المدرسة جعلوا الوضع اللغوي يمتد إلى طرائق الاستعمال اللغوية، ولا يقتصر على عوامل نشأة اللغة.

مثّلت نظرية المحقق العراقي رحمه الله البعد الدلالي لنظرية الوضع، وأخرج لنا قواعد دلالية ترقى إلى مستويات متقدمة في البحث الدلالي. وأشّر بدقة إلى منافذ تطوير هذا البحث، بما فيها المستويات المنطقية المتعلقة بالاشتقاق الدلالي وقيمة الصدق، والمنطق المفهومي المتعلق بهذه المطالب. وقد فسّ البنية التركيبية للجملة بمحتواها الدلالي، وأن التمثيل الدلالي للبنية التركيبية هو طور معرفي منتقل من استعداد الدال للدخول في علاقة تلازم، إلى فهم المنشئ لتصوره، وصولاً إلى إحداث حقيقة لغوية بينهما تأتلف مع جملة من التغييرات التي يفتقر إليها ظرف الاستعمال.

وأما المحقق الأصفهاني، فنظرية الوضع لديه أخذت طابعاً سيميائياً بعيداً عن البحث الدلالي، ووضع مفهوم الاعتبار على نحو يتناسب وقواعد وأنظمة نشوء نظام العلامة في المجتمع. ثم بنى قاعدة التلازم بين الدال والمدلول على مستويات متقدمة من البحث السيميائي تفوق قاعدة الاعتبارية. وفي مثل هذا التأسيس لتمثيل المعنى، جرّد المحقق الأصفهاني هذا الأخير من المحتوى الدلالي، وعمليات الاشتقاق التي ترى وجود كل دلالي يساوي مجموع أجزائه، وكما أبعد هذا الأمر، قلل من أهمية وجود المرجع الخارجي لتوثيق المعنى. وفي كل موضع الردود هذه أخذ بمبدأ الاعتبار وجعله قاعدة نظرية لتمثيل المعنى، تناسب أنظمة العلامة.

وفي كتابات السيد الخوئي، بلغت نظرية الوضع مكاناً غير مسبوق في هذه المدرسة، فقد

اختار رأياً يجمع بين الجانب النفسي، والجانب العقلي في وضع الألفاظ على المعاني. وكان هذا الرأي قد ظهر أولاً في كتابات النحوي والأصولي الشهير، رضي الدين الاستربادي، وحين وصل إلى السيد الخوئي ارتقى إلى أن بلغ درجة النظرية. ومع قوة هذه النظرية لم نلاحظ من الأوساط المعرفية الأصولية أحداً يشير إلى أهميتها، وواقع الحال أنها على المستوى العالمي تحاكي أفضل النظريات التي عاجلت موضوعة الفهم، والنظريات التي أخذت بمبدأ التواصل، ومن أسس لنظرية المقاصد اللغوية، في القرن العشرين. وقد استقر في هذه الورقة البحثية أن هذه النظرية بحاجة إلى دراسات متأنية لانتشالها من العزلة التي تشهدها في الأوساط الأصولية.

بقي أن ننوه إلى أن هذه الورقة البحثية لم تتطرق إلى نظرية (القرن الأكيد) التي تبناها السيد الشهيد محمد باقر الصدر، لسبب بسيط هو أن هذه النظرية من النظريات المستحدثة في مدرسة النجف المعاصرة، وهي متأثرة بأبحاث النظرية الشرطية التي وضعها عالم الفسلجة الروسي بافلوف، وعلى سعة تأثير هذه النظرية في الدرس اللساني في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن النصف الثاني منه وضعها موضع النظريات التاريخية في تأثيرها على البحث اللساني.

وللسببين لم تتعرض هذه الورقة لهذه النظرية، أملاً في أن يعاد النظر فيها في بحث خاص بها، ومن الله التوفيق.

الهوامش

١. نشر القسم الاول في مجلة العميد: م ٢/ع ٣-٤. ذو الحجة ١٤٣٣-٢٠١٢.
٢. من تجارب الاصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقي الحكيم، ط ١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢-١٤٢٣. ٨٢.
٣. نهاية الأفكار: تقرير بحث المحقق ضياء العراقي، البروجردي ت ١٣٨٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، د. ت ١/ ٣٢.
٤. من تجارب الأصوليين: ٨٢.
٥. نهاية الأفكار: ٥٢.
٦. نفسه: ٦٢.
٧. نهاية الدراية في شرح الكفاية: الشيخ محمد حسين الأصفهاني، مؤسسة آل البيت، قم. (نسخة شبكة المعلومات) ٥٤.
٨. المعجم الاصولي: الشيخ محمد صنقور علي البحراني، نسخة شبكة المعلومات، ١/ ٥٥٣.
٩. نهاية الأفكار: ٧٢.
١٠. نفسه: ٦٢.
١١. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٨٢.
١٢. نفسه: ٩٢.
١٣. نفسه: ٩٢.
١٤. نهاية الافكار: ٦٢.
١٥. نفسه: ٦٢.
١٦. نفسه: ٦٢.
١٧. نفسه: ٧٢.
١٨. نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الأصفهاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، د. ت. ص ٤٤.
١٩. الموسوعة الفقهية الميسّنة: الشيخ محمد علي الانصاري، ط ٢، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ١٣٤٤. ٤ / ١٤٢٤.
٢٠. نهاية الدراية: ٥٤.
٢١. نفسه: ٤٤.
٢٢. نفسه: ٥٤.
٢٣. مفهوم المعنى: د. عزمي إسلام، جامعة الكويت، حويلات كلية الآداب، الرسالة الحادية والثلاثون

٧٨. ١٩٨٥،
 ٢٤. المعجم الاصولي: الشيخ محمد صنقور علي البحراي، ١٠٣ / ١.
 ٢٥. نفسه: ٤٤.
 ٢٦. نفسه: ٦٤.
 ٢٧. نفسه: ٧٤.
 ٢٨. نفسه: ٧٤.
 ٢٩. نفسه: ٧٤.
 ٣٠. البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٧٣، ٤٧٢.
 ٣١. أجود التقريرات، تقرير بحث النائيني، أبو القاسم الخوئي، ط ٢ قم ١ / ١٤١١.
 ٣٢. محاضرات في أصول الفقه: تقرير بحث الخوئي، للفياض، ط ١، قم، ١ / ١٤١٩.
 ٣٣. محاضرات السيد كمال الحيدري، المحاضرة ٦٦، تاريخ نشرها: ١ / ٩ / ٢٠١٢. على الرابط
<http://alhaydari.com/ar/2012/37819/09/>
 ٣٤. محاضرات في أصول الفقه: ٥١-٥٢.
 ٣٥. تنبه السيد كمال الحيدري إلى ذلك، فالتكلم لا يستعمل الألفاظ في إبراز المعاني، وإنما لإبراز المراد من المحسوسات والمعقولات. ينظر: محاضرات السيد كمال الحيدري. مصدر سابق.
 ٣٦. الفينومينولوجيا عند هوسر، دراسة نقدية في التجديد الفلسفي المعاصر: سماح رافع محمد، ط ١، بغداد، ١٩٩٠. ٦٨١.
 ٣٧. نفسه: ٦٨١.
 ٣٨. يورجن هابرماس، مقدمة قصيرة جداً، تأليف: جيمس جوردن فينليسون، ترجمة أحمد محمد الروبي، مراجعة: ضياء وراد، ط ١، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٥. ٨٣.
 ٣٩. يقول الشيخ المظفر: الحق أن الدلالة تابعة للإرادة، وأول من تنبه لذلك الشيخ نصير الدين الطوسي. أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر، ط ٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٠، ١ / ١٨. ونص قول الشيخ نصير الدين الطوسي هو: فما يتلفظ به، ويراد به معنى ما، ويفهم منه ذلك المعنى، يقال له: إنه دال على ذلك المعنى. وما سوى ذلك مما لا تتعلق به إرادة المتلفظ..... فلا يقال له: إنه دال عليه. الإشارات والتبهيئات: لأبي علي بن سينا، شرح نصير الدين الطوسي، تح. د. سليمان دنيا، ط ٣، دار المعارف، القاهرة ١ / ٤٤١.
 ٤٠. محاضرات السيد كمال الحيدري. مصدر سابق.
 ٤١. المنطق في اللسانيات: ينس ألوود وآخرين، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط ١، دار الكتب الجديدة المتحدة، بنغازي، ٢٠١٣. ص ٦٧١.



٤٢ . نفسه : ٦٧١ .

43. Montague Semantics، Stanford encyclopedia philosophy، 2011; substantive revision Thu Feb ، First published 25، 2016 Mon Nov 7

44. المعجم الأصولي : 1/553.

45. Logical Form and Quantifier Raising، Referat: Robert May (1977) The Syntax-، 08/Semantics Interface WS 07.Uni Potsdam. P.1

46. .Ibid. p.1

47. Theories of Meaning، Stanford encyclopedia philosophy، 2010; substantive revision Wed Apr ، First published Tue 23، 2014 Jan 26

48. Ibid. p.1 .48

49. Ibid. p.150.

٥٠ . نهاية الدراية في شرح الكفاية : ٥٤ .

٥١ . نفسه : ٥٤ .

٥٢ . نفسه : ٥٤ .

٥٣ . نفسه : ٥٤ .

٥٤ . نفسه : ٥٤ .

٥٥ . نفسه : ٦٤ .

٥٦ . نفسه : ٦٤ .

٥٧ . نفسه : ٦٤ .

٥٨ . نفسه : ٦٤ .

٥٩ . نفسه : ٧٤ .

٦٠ . نفسه : ٧٤ .

61. Theories of Meaning، Stanford encyclopedia philosophy، 2010; substantive revision Wed Apr ، First published Tue 23، 2014 Jan 26

٦٢ . الموجز في أصول الفقه ، ٣١ .

المصادر والمراجع

الانصاري، ط ٢، مجمع الفكر الإسلامي، قم ١٤٢٤.

١٣. نهاية الأفكار: تقرير بحث المحقق ضياء العراقي، البروجدي ت ١٣٨٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، د. ت.

١٤. نهاية الدراية في شرح الكفاية: الشيخ محمد حسين الأصفهاني، مؤسسة آل البيت، قم، نسخة شبكة المعلومات.

١٥. يورجن هابرماس، مقدمة قصيرة جداً، تأليف: جيمس جوردن فينيلسون، ترجمة أحمد محمد الروبي، مراجعة: ضياء وراذ، ط ١، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٥.

١٦. محاضرات السيد كمال الحيدري، المحاضرة ٦٦ تاريخ نشرها ١/٢٠١٢/٩ على الرابط <http://alhaydari.com//37819/09/ar/2012>

17. Logical Form and Quantifier Raising، Referat: Robert May (1977) The Syntax-Semantics Interface WS 0708، Uni Potsdam.

18. Montague Semantics، Stanford encyclopedia philosophy، Mon Nov 7، 2011; substantive revision Thu Feb 25، 2016

19. Theories of Meaning، Stanford encyclopedia philosophy، First published Tue Jan 26، 2010; substantive revision Wed Apr 23، 2014

١. أجود التقارير، تقرير بحث النائيني، أبو القاسم الخوئي، ط ٢، قم ١٤١١.

٢. الإشارات والتنبيهات: لأبي علي بن سينا، شرح نصير الدين الطوسي، تح. د. سليمان دنيا، ط ٣، دار المعارف، القاهرة.

٣. أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر، ط ٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٠.

٤. البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، بغداد ١٩٨٠.

٥. الفيومينولوجيا عند هوسر، دراسة نقدية في التجديد الفلسفي المعاصر: سماح رافع محمد، ط ١، بغداد ١٩٩٠.

٦. محاضرات في أصول الفقه: تقرير بحث الخوئي، للفاضل، ط ١، قم ١٤١٩.

٧. المعجم الأصولي: الشيخ محمد صنفور علي البحراني، نسخة شبكة المعلومات.

٨. مفهوم المعنى: د. عزمي إسلام، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، الرسالة ١٣، ١٩٨٥.

٩. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقى الحكيم، ط ١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٢-١٤٢٣.

١٠. المنطق في اللسانيات: ينس ألوود، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط ١، دار الكتب الجديدة المتحدة، بنغازي، ٢٠١٣.

١١. الموجز في أصول الفقه، جعفر السبحاني، ط ١١، قم ١٤٢٥هـ.

١٢. الموسوعة الفقهية الميسرة: الشيخ محمد علي



البحث الدلالي عند الشيخ المظفر

أ.م.د. حيدر عبد الزهرة رحيم
جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الفلسفة

الباحثة ثمر حمادي صاحب
بكالوريوس فلسفة من كلية / الآداب
جامعة الكوفة



ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف من مشى تحت أديم السماء سيد الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

بدأ الشيخ المظفر حياته الدراسية سنة (١٣٣٥هـ - ١٩١٦م)، وهو ابن اثني عشر عاماً، حيث أخذ مقدمات العلوم من أخيه الشيخ محمد حسن المظفر والشيخ محمد طه الحويزي وأخيه الشيخ محمد حسين المظفر وأخيه الشيخ عبد النبي المظفر كما درس في مرحلة السطوح العليا على يد السيد محسن الحكيم في القسم الأول من كتاب الكفاية، ثم واصل الدراسة في المراحل العليا على يد أخيه الشيخ محمد حسن المظفر والمحقق الشيخ ضياء الدين العراقي والشيخ حسين النائيني والشيخ محمد حسين الأصفهاني والسيد حسن البنجوردي والسيد علي القاضي الطباطبائي، حتى بلغ درجة الاجتهاد وحصل على إجازات في ذلك من أخيه الشيخ محمد حسن المظفر وأستاذه الشيخ محمد حسين الأصفهاني والمرجع الديني السيد عبد الهادي الشيرازي. إلى جانب الفقه والأصول، ولع الشيخ المظفر بدراسة الرياضيات والفلك والعروض والفلسفة، وكان من مدرّسي أسفار الملا صدرا الفلسفية المعروفين، كما ألّف كتاباً في العروض في سنة (١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م). ومن الموضوعات التي اهتم بها الشيخ المظفر هو موضوع المنطق، وقد انتخبت منه (البحث الدلالي عنده) ليكون محلاً لدراستي هذه، فالمعروف أنّ المنطق هو من العلوم الآلية، فقد استعمل الشيخ المظفر المنطق عامة والبحث الدلالي خاصة لفهم مطالب علم الأصول خاصة مطالب الدليل الشرعي اللفظي، وقد درست مفهوم الدلالة عنده وأقسامها وأقسام اللفظ، وضمنت الخاتمة أهم النتائج.



— ABSTRACT —

Thanks be upon the Creator of the universe, and peace be upon the most honest one who ploughs his path under the heaven; the master of prophets Mohammed and his immaculate progeny.

Al-Sheikh Al-Mudhafir starts his study life in 1335Hijra, 1916, takes knowledge from his brothers and gains the junior years of Hawza sciences, Al-Satuh, at the hand of Seid. Muhssin Al-Hakeem, then he edits a book about rhythm in 1343 Hijra,1924.

However he erects a rapport in the cultural heritage in concordance with his methodology; to delve into such a locus is to create a scientific concatenation to revive the civilization and cuddle the creativity of the nation; its arts and products; such paves the way to the coming generations in the orbit of letter, word and deed, it is of gratitude to tackle such a scientific personality: I was one of the student for his cultural project, that is why I do emulate his path as he is the fount of the cultural reform running the bloodstreams of a student.

التمهيد

مفهوم الدلالة

أولاً: الدلالة لغة: لقد جاءت الدلالة لغة مشتقة من «دل: يَدُلُّ، إذا اهدى، ودل على الشيء، دالاً ودلاله، هداه إليه»^(١). وذكر (الرازي) ان «الدليل أي ما يستدل به، والدليل: الدال وقد دل على الطريق أي يدله»^(٢).

ثانياً: الدلالة اصطلاحاً: يشكل المعنى الموضوع الرئيس في علم الدلالة، فهو الأساس الذي يقوم عليه هذا العلم، إذ إنه يبحث في معنى الكلمة والجملة، فيخضعها للتحليل الدقيق، على أن هذا البحث عن المعنى لم يكن بحثاً عنه بوصفه «كياناً مستقلاً أو كياناً تمتلكه الكلمات، وإنما هو فهم لماهية الكلمات والجملة، أي كيف تكون هذه الكلمات والجملة ذات معنى»^(٣). فعلم الدلالة علم واسع يختص بدراسة المعنى، أو نظريته والشروط الواجب توافرها في اللفظ كي يكون قادراً على حمل المعنى^(٤)، ويقوم بمعالجة مفاهيم الألفاظ بطرائق منهجية، وتحديد علاقاتها بالعالم الخارجي، ويقوم بدراسة التطور الدلالي واتجاهاته، والعلاقات الدلالية بين الألفاظ المفردة من اشتراك وترادف وتضاد وتقابل، ويعنى كذلك بالأساليب اللغوية على اختلاف أنواعها كالأمر والنهي والاستفهام، وما يرتبط بها من دلالات، ويعنى أيضاً بالتركيب النحوية والعلاقات بين أجزاء الجملة من فاعلية ومفعولية وسببية، فضلاً عن دراسته السياق وأثره في تحديد الدلالة^(٥). وعلى ذلك يكون مصطلح (المعنى) أخص من الدلالة التي تعد أكثر شمولية واتساعاً منه^(٦).

وقد كشفت الدراسات اللغوية الحديثة كثيراً من الأصول الدلالية في التراث اللغوي الإسلامي، التي جاء بها العلماء العرب القدماء، مع إشارتها إلى وجود خلاف يسير في فهم ماهية المصطلح، وتغاير في المدخل أو الأسلوب في معالجة اللغة^(٧).

فقد تجلّت المباحث الدلالية لدى العلماء العرب من منطقة ومفكرين وفقهاء وأصوليين ولغويين ونحويين ونقاد وبلاغيين، فكانت موضع عنايتهم، ولا سيما اللغويون

والنحويون الذين اتخذوا الدلالة وسيلة لفهم الألفاظ والتراكيب اللغوية، معتمدين في ذلك العلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه، أو الدالّ ومدلوله، وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واضحة منظّرة للدلالة على المعنى لديهم، يمكن تلمّس المفاهيم الخاصة بالمعنى، فيما يسمّى بـ (المعاني النحوية) و(الأبواب النحوية)^(٨)، ومن هؤلاء العلماء المبرزين ممّن تناول هذه المباحث ودرسها بشكل مميّز ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) الذي قسّم الدلالة على ثلاثة أقسام هي: لفظية، وصناعية، ومعنوية^(٩).

وحظيت قضية اللفظ والمعنى بعناية خاصّة من لدن النقاد والبلاغيين، فقد استعمل الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) لفظة (البيان) وسيلة من وسائل الوصول إلى الفهم والإفهام منبهاً على أهمية العلامة والإشارة في توصيل المعاني فضلاً عن دلالة النطق باللفظ، فالدلالات لديه خمسة أصناف هي: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والنسبة أو الحال.^(١٠)

وقد شغلت الدلالة حيزاً كبيراً، أيضاً، من عناية الفقهاء والأصوليين، وذلك لما لها من اتّصال وثيق بفهم نصوص كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة نبيّه الكريم ﷺ فهماً صحيحاً لغرض استنباط الأحكام الشرعيّة منها، ومن أجل التوصل إلى هذه الغاية عني الأصوليون بالدراسات اللغوية بعامة، ودراسة المعنى بخاصّة، وتطرّقوا لمسائل على مستوى الألفاظ المفردة والتراكيب والسياقات التي لم يسبق إليها غيرهم^(١١) وإنّ ادراك الأصوليين لأهميّة الجانب اللغويّ في معرفة طرق دلالات النصوص دفعهم إلى البحث فيما يعينهم على دراسة المعنى بمستوياته الثلاثة (المعنى الحقيقي، والاستعمالي، والوظيفي)، فالحقيقيّ يتمثّل بالمعجمي، والثاني يتمثّل باستعمال اللفظ في غير معناه الأصلي، هو المجازي، وتمثّل الوظيفي بما تؤدّيه اللفظة من وظيفة نحويّة في أثناء تركيبها مع غيرها^(١٢).

وقد بحثوا في العلاقة بين اللفظ والمعنى من جانبين: نظريّ وتطبيقيّ، شمل الأوّل منها البحث في أصل اللغة، وجواز القياس فيها وعدمه، ودلالة الأسماء الشرعيّة والدينيّة. أمّا الجانب التطبيقيّ، فقد تمثّل بتفسير الخطاب الشرعيّ الذي بحثوا فيه أنواع دلالة اللفظ على

المعنى^(١٣)، وهي لديهم على أربعة أقسام، هي: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص^(١٤).

أما المفسّون فقد أولوا المعنى عناية كبيرة، ولم يكن ذلك مستغرباً، إذ إنّ عملهم التفسيريّ يستلزم هذه العناية، ولما كان أبو السعود مفسّناً وبحثناً بصدد تفسيره، فلا بدّ من وقفة عند جهود المفسّين الدلالية أيضاً، إذ كان محور العمل التفسيريّ يقوم على أساس بيان معاني الألفاظ والتراكيب وتحليلها لمعرفة ما يتّصل بها من أحكام شرعية وفرائض دينية، ولا يتمّ ذلك إلاّ من خلال الاستعانة بوسائل تدلي إلى ذلك البيان وتوصل إليه، وخير معين للمفسّ في إعانتته على تبين الغامض من النصوص القرآنية، وتأويل ما أشكل منها هو المعرفة باللغة والإحاطة بأسرارها وقواعدها وأصولها؛ لذا اعتمد المفسّون العلوم العربية والدلالية من صوت وصرف ونحو وبلاغة ووسائل في الوصول إلى المعاني المبتغاة من النصّ الحكيم واستنباط الدلالة، وبذلك زحرت تفاسيرهم بهذه المباحث فضلاً عن العلوم الإسلامية والدينية.

فلم يكتف المفسّون بإيضاح المعاني الأوّلية للألفاظ المفردة، إنّما تعدّوا ذلك إلى محاولة استنباط الدلالات الثانية بالتأويل للكشف عن معانٍ جديدة في النصّ، ثمّ سعوا إلى بيان الدلالات الثالثة التي غالباً ما تكون فقهية أو عقديّة أو فلسفية أو تشريعية^(١٥). فكانوا إلى جانب الأصوليين أكثر العلماء غوصاً إلى المعاني الثانية إذ إنّهم «فطنوا منذ زمن سحيق في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه، فكان فهمهم لهذا الفرق تفريقاً منهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي»^(١٦)

أما مفهوم الدلالة لدى المحدثين فيعدّ الأساس في الدراسات اللغوية الحديثة لاسيما الغربية، فالدلالة لديهم «عبارة عن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول داخل العلامة اللسانية، ومن خواص هذه العلاقة أن يكون بين الدال والمدلول كمال الاتصال، وأنّ أحدهما يقتضي الآخر ويؤذن به، فتصوّر كل منهما مرهون بصاحبه، فلا يكون الدال دالاً

حتى يكون له مدلول، ولا يتسنّى الكلام على المدلول حتى يكون له دالٌّ»^(١٧) فعرفها: كون الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر.

المبحث الأول

أقسام الدلالة

الدلالة

انتهج الشيخ المصنف اسلوباً فيه الإيضاح والدقة فأضاف اليه من منهجية البحث ما عزز به تقسيمات مادته^(١٨): عناصرها: (١) الدال (طريقة الباب). (٢) المدلول (الشخص الداعي). (٣) الدلالة (الصفة التي حصلت للطريقة)

ثم قسمها باعتبار العلاقة الموجودة بين الشئيين والتي سببت رسوخها العلاقة الذهنية وسببها العلم بالملازمة بين الشئيين خارج الذهن ثلاثة أقسام^(١٩): (١) الدلالة العقلية. (٢) الدلالة الطبيعية. (٣) الدلالة الوضعية.

وقسم الدلالة الوضعية قسمين: (١) الدلالة اللفظية. (٢) الدلالة غير اللفظية. وقال المحقق الطوسي في شرح الإشارات: (ان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة المتلفظ فيما يتلفظ ويراد به المعنى وما فهم منه ذلك المعنى)^(٢٠).

يتضح ان كل هذا التقسيم للدلالة إنما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية، وأقسامها: (١) الدلالة المطابقية. (٢) الدلالة التضمنية. (٣) الدلالة الالتزامية.

وأشار الى ان الدلالة التضمنية هي فرع من الدلالة المطابقية لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل، وكذلك الالتزامية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى^(٢١). كما أشار المصنف إلى شروط الدلالة الالتزامية:

١. بأن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج تلازماً ذهنياً.

٢. ان يكون التلازم واضحاً بيناً^(٢٢).

اولاً: الدلالة العقلية

ويستتبع كلامه في الجزئي والكلي. فأشار الى الجزئي بأنه: المفهوم الذي يمتنع صدقه على كثيرين ولو بالفرض. وأما الكلي: فالمفهوم الذي لا يمتنع صدقه على كثيرين ولو بالفرض^(٢٣). وان الجزئي والكلي وصفان للمفهوم، اذ المفهوم يقبل الاتصاف بالكلية تارة وبالجزئية اخرى فيكون اتصاف الماهية باعتبار التشخيص وعدم قبول الانطباق على كثيرين اتصافاً جزئياً، وانطباق الماهية على جميع افرادها ومصاديقها الخارجية يكون اتصافاً كلياً^(٢٤) ويشير المصنف إلى الجزئي الاضافي بانه ما يكون كلياً لما تحته ويكون جزئياً لما فوقه. ويعرف بأنه «الأخص في شئ أو المفهوم المضاف إلى ماهو أوسع منه دائرة». ويتقسم الكلي قسمين هما: المتواطئ والمشكك، فالمتواطئ الكلي: هو المتوافقة أفراده في مفهومه، والمشكك: هو الكلي الذي تفاوت بين أفراده في صدق المفهوم عليها.

من الآثار التي طبعها المصنف في قارئه حسن التفاتاته والتي هنا يسد فراغاً لولاها قد يحصل هو بيان المفهوم والمصداق ويلفت المصنف بنظرنا إلى تعريفهما:

المفهوم: نفس المعنى بما هو، أي نفس الصورة الذهنية المتزعة من حقائق الأشياء. أما المصداق: فكل ما ينطبق عليه المفهوم أو أنه حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم). أما ما حكاه عن العنوان والمعنون يعني (دلالة المفهوم على مصداقه)، فان كان النظر مقصوراً على مفهوم الانسان وحده ولم يتعد إلى مصاديق أخرى يسمى بـ (الحمل الذاتي الأولي) مثل (الانسان حيوان ناطق)، وان كان المقصود من الحكم هو الافراد التي يطبق عليها المفهوم فهو محمول بـ (الحمل الشائع الصناعي) مثل: الانسان كاتب (٢٥).

ثانياً: الدلالة الطبيعية

ما تقدم من التباين في تقسيمات الألفاظ كان بحسب المفهوم أما في النسب الأربيع فالتباين بحسب المصداق. تنحصر النسب بين المفاهيم الذهنية المختلفة بلحاظ معانيها الخارجية في أربعة أقسام:

١. نسبة التساوي: وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام أفرادهما، كالإنسان والضاحك (علامة نسبة التساوي=).

٢. نسبة العموم والخصوص مطلقاً: وتكون بين المفهومين اللذين يصدق أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره كالحیوان والإنسان و المعدن والفضة، ويقال للأول الحيوان أعم مطلقاً وللثاني (الإنسان) أخص مطلقاً.
(علامة العموم والخصوص مطلقاً، الأعم مطلقاً، والأخص مطلقاً).

٣. نسبة العموم والخصوص من وجه: (أي من جانب) وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على بعض مصاديق الآخر، ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه، كالطير والأسود فأنهما يجتمعان في الغراب، ويفترق الطير عن الأسود في الحمام، والأسود عن الطير في الصوف الأسود.
(وعلامة العموم والخصوص من وجه)

٤. نسبة التباين: وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع أحدهما مع الآخر في فرد من الأفراد أبداً كالإنسان والحجر. (وعلامة التباين)^(٢٦).

حينما نراجع الموضوع في الكتب المنطقية التي تقدمت بفارق زمني على المصنف نجدها أمام ما اختاره المصنف (رحمه الله) من عرض وترتيب يمكنان القارئ على استيعابه بقدر كبير وهذه خصوصية جهدية انفرد بها بغية الوصول الى الطرح الموضوعي الأفضل الذي يواكب رغبة طالب العلم، فتصرف بكل دقة في التجديد تاركاً الأسلوب التقليدي الموروث وخاصة في الكتب المنطقية القديمة. نراه بدون المطولات يعرض الكليات الخمس دراسة ويقسم الكلي المحمول على:

١. الذات: هو المحمول المقوم للموضوع غير الخارج عن ذاته كالإنسان المحمول على أفرادهِ، والحيوان الناطق المحمول على الإنسان.

٢. العرضي: المحمول الخارج عن ذات الموضوع يعرض عليه بعد تقومه بجميع ذاتياته

مثل الضاحك المحمول على الإنسان.

ولكل من الذاتي والعرضي أقسام تسمى بـ (الكليات الخمسة). وينقسم الكلي الذاتي نوعاً وجنساً وفصلاً مع عرض لأمثلة وافية تستعرض الوصول الى التعريف الذي يبغيه المصنف (رحمه الله).^(٢٧) النوع: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب (ما هو؟) كالإنسان. الجنس: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب (ما هو؟) كالحیوان. الفصل: هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب (أي شيء) هو في ذاته، كالناطق. أما العرضي: فهو الكلي الذي يعد وصفاً للحقيقة مثل الضاحك الذي يعد وصفاً للإنسان، ويقسم على:

١. الخاصة: وهو الكلي المختص وصفاً لنوع واحد مثل الضاحك المختص صفة للإنسان.

٢. العرض العام: وهو الكلي العام وصفاً لأنواع مختلفة مثل الماشي العام صفة للإنسان. وللمصنف جهده في تقسيمه النوع على: حقيقي: أحد الكليات الخمسة. وإضافي: المقصود به الكلي الذي فوّه جنس كالإنسان حیوان، فالإنسان نوع إضافي الى جنس الحيوان^(٢٨). همّ ان يوصل المشتغل بالحقائق الى ان يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح، فهو الذي يوفر للدارس السبل الكفيلة برفع الإبهام والإشكال. والتعريف في تمهيد هو بيان حقيقة الشيء أو إيضاح معناه، وينقسم قسمين: (١) الحد. (٢) الرسم.

١. الحد التام: وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف ويقع بالجنس والفصل القريين، وهو ادق التعريفات كما يقول ارسطو فيه: هو القول الدال على ما هية الشيء^(٢٩)، مثاله الأنسان حیوان ناطق.

٢. الحد الناقص: التعريف ببعض ذاتيات المعرف ويقع بالجنس البعيد والفصل أما التعريف بالرسم أو التعريف الوصفي: هو الذي يتم فيه ذكر الصفات غير الذاتية أو

ذكر بعضها، لذا فهو يدلنا على ما يميزه عن سواه من الأشياء فهو تام وناقص، والمشهور عند المنطقيين أن الرسم إذا أفاد التمييز عن كل ما عداه فهو تام، فيكون بالجنس والخاصة ومثاله (الأنسان: حيوان ضاحك) وان افاد عن بعض ما عداه فهو الرسم الناقص وهو التعريف بالخاصة. ويشير الى تنبيهاته، ومن الرسم الناقص التعريف بالمثال، وهو من التعريف بالخاصة^(٣٠) كقولنا الأنسان ضاحك .

وتحظى كل الأساليب التقليدية في الكتب القديمة فوزع شروط التعريف على شكل نقاط وهذا ما يدل على طرح بياناته التجديدية.

المبحث الثاني

أقسام الدلالة الوضعية

١: الدلالة اللفظية:

إذا كان الدال الموضوع لفظاً. ب (الدلالة غير اللفظية): إذا كان الدال الموضوع غير لفظ، كالإشارات والخطوط والنقوش، وما يتصل بها من رموز العلوم واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق إلى محل أو بلدة... ونحو ذلك. الدلالة اللفظية تعريفها: من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو «صفحة ٤٣» العلقمة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى. وتنشأ هذه العلقمة - كما عرفت - من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة. وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها هي: كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به.^(٣١) يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه متباينة: الوجه الأول: المطابقة، بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه، كدلالة لفظ «الكتاب» على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه، لذا انسحبت تلك القداسة وفق تلك المعايير الثابتة على قرارات المتقدمين والمناهج التي اتبعوها في فهم النصوص وتأويلها الأمر الذي ساهم في إضعاف حركة التطور والتحول والتجديد في الحياة وفي الفكر الإسلامي.

لذا نرى ان الإسلام يهدف إلى تربية الروح العلمية في الانسان وتحسينه من الخطأ الناجم من تحوير المنهج العلمي، بسبب استباق البحث بتحديد نتيجته سلفاً ومن ثم: جعل البحث في خدمة النظرية المعرفية الاسلامية، وعند قول النبي ﷺ نلمس الخط المعرفي المتعامل مع الواقع بقوله: «إن العلم يهتف بالعمل، فإن أجابه، وإلا أرتحل»^(٣٢)، أليس العلم هو الكشف الواضح عن الواقع الخارجي، أو ليس التفاعل مع هذا الواقع والدخول فيه هو أفضل وسيلة لكشفه وتعميق الوعي، ومن ثم ازدياد العلم به، إذا فالعلم والعمل لا يختلفان؟

حينما يدخل الباحث في حرم التجربة مطهراً من دنس الغايات ويستهدف العلم للعلم لا لأية مصلحة ذاتية أو غاية مادية! فهذا هو بالضبط روح البحث التي تحرك جسد المناهج وتحافظ عليه من الآفات^(٣٣). فهنا يتطلب اجراء موازنة دقيقة لكل المعرفيات المتأتية والدخيلة مع الفحص الكامل لتحديد مسارات ذلك المنهج مما حدا بالرافضيين للمنطق اليوناني الى الوقوف بوجه استعماله في المعرفة الاسلامية لاعتبار أنه أنتاج لثقافة إحدادية مغايرة^(٣٤).

من هنا يكون التنبني للرؤية الفكرية المنطقية الاسلامية من خلال فاعلية المناهج ذات الآليات المستندة إلى ركائز تخص قواعد للفهم لتحديد المشكلة بوعي اسلامي دقيق تنبئ عن فكر منضدٍ تنضيداً دقيقاً يهמש كل الأدوات التي ساعدت على ركوده ربحاً من الزمن. تتجسد خصائصه من إهدائه الذي يدل على الاهتمام بتربية الشباب من واجهات الدين والوطنية خدمة لأمتهم وبلدهم، الى كل مزية فيه من مزايا الشيخ المظفر الرائعة في الفكر والمادة العلمية.

الشيخ عبد الهادي الفضلي (خلاصة المنطق)، ودروس في علم المنطق للدكتور جعفر الباقر، والمنطق ومناهج البحث لمجموعة المدرسين في حوزة قم، والكثير من الكتب التي سعت باتباع تخطيطه المنهجي، اضافة الى شراحه في الكثير من الحلقات التدريسية. وتظهر

عبارة المصنف أن علم المنطق يقوم الهيئة دون المادة، وإنه علم صوري وليس مادي^(٣٥).
 قد تشترك القضايا في الموضوع أو في المحمول أو فيهما معاً وقد تتباين في ذلك كله أو في
 بعضه وقد تتقابل القضايا المشتركة في الموضوع والمحمول كيفاً وقد تتقابل كماً وقد تكون
 متفقة في أحدهما ومختلفة في الأخرى ولهذا دعت الحاجة المصنف (رحمه الله) الى بحث
 النسب بين القضايا وهي لا تخرج من خلال هذا التقابل عن أربعة أنواع^(٣٦):

١. كل إنسان حيوان (صادقة) نقيض بعض الإنسان ليس حيواناً (كاذبة)
٢. بعض الحيوان إنسان (كاذبة) نقيض لا شيء من الحيوان بإنسان (كاذبة)^(٣٧).
٣. ولقد عدّ ارسطو كل قضيتين مختلفتين في السلب والإيجاب متقابلتين، ولكن المناطقة
 بعد ارسطو توسعوا في معنى التقابل وعدّوا التقابل بين أي قضيتين متحدتين في الموضوع
 والمحمول ومختلفتين في الكم أو الكيف أو فيهما معاً^(٣٨).

ان ما تقدم بيانه من جهة الاختلاف.

٤. أما من جهة الاتحاد ولتحقق التناقض بين قضيتين فهناك أمور ثمانية تسمى
 (بالوحدات الثمان) أو شروط التناقض وهي:

*الموضوع: فلا تناقض بين (العلم نافع) و (الجهل ليس نافعاً) لأن موضوعهما مختلف.

*المحمول: فلا تناقض بين (العلم نافع) و (العلم ليس بضار) لأن محمولهما مختلف.

*الزمان: فلا تناقض بين (الشمس مشرقة في النهار) و (الشمس ليس بمشرقة في

الليل) فهما صادقتان.

*المكان: فلا تناقض بين (الأرض مخصبة أي في الريف) وبين (الأرض ليست بمخصبة

أي في البادية) لاختلاف مكان القضيتين فهما صادقتان.

*القوة والفعل: فلا تناقض بين (محمد ميت) بالقوة و (محمد ليس بميت) أي بالفعل،

بل هما صادقتان كل بلحاظه.

*الكل والجزء: فلا تناقض بين (العراق مخصب) أي بعضه و (العراق ليس بمخصب)

أي كله، بل هما صادقتان.

*الشرط: فلا تناقض بين (الطالب ناجح آخر السنة) أي ان اجتهده وبين (الطالب غير ناجح) أي اذا لم يجتهد، بل هما صادقتان.

*الإضافة: فلا تناقض بين (الأربعة نصف) أي بالإضافة الى الثمانية، وبين (الأربعة ليست نصف) أي بالإضافة الى العشرة فهما صادقتان^(٣٩).

الدلالة غير اللفظية

أي ان الباحث لا يحكي عن فكرة توصل إليها من خلال معطيات ومواد علمية فحسب وإنما يتجاوز ذلك ليحكي عن الواقع الذي يراه إلى درجة انه يضارع ويساوي و يكتف بين ما يراه و بين الواقع في عملية انصهار وإذابة واتحاد استدعتها اليقينية الحاسمة التي توصل إليها خلال نتيجة سعيه وبحثه العلمي^(٤٠). تبقى إشكالية أي دراسة منهجية قائمة مالم يعنى القائمون وضمن منهجية التعقل والتفكير للوصول إلى قراءات المجهول من المعلوم الفكري بعيداً عن الإشكالات العقيمة التي تحدث لكل علم أو فكر من جراء التعارض والترجيح^(٤١).

ومنذ زمن أرسطو وحركة التتبع العلمي في فنون الثقافة المدركة لعملية التفكير للوصول إلى فكرة جديدة يستنتجها من مجموع المعلومات والأفكار التي لديه وضمن الرؤية السليمة لكل عناصر الإمداد الثقافي وفق الكم من التصورات والذي تراكم عبر زمن طويل احتياجاً إلى قوانين لمعايير علمية ثابتة لبلوغ نتائج سليمة في فن التفكير الصحيح^(٤٢).

تحتاج تلك الموسوعة الكبيرة من التصورات والتصديقات وعبر تخطي مساراتها الزمانية والثقافية إلى وضع آليات لتحديد القيمة الفعلية لها. وأخذت العلوم الإنسانية طريقها الى الاستقلال فقد كان على أي حال ضرورة تملئها التطورات العملية في العصر الحديث الذي أصبح التخصص من سماته المميزة.

ويغلب الظن أن المنطق من الناحية التاريخية كان مرتبطاً بالنحو، فقد بدأت البذور الأولى في المنطق في أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص، فقد أرجعوا التصور (المعنى) إلى اللفظ مما يسّ لهم أن يجعلوا الجدل وسيلة للانتصار على الخصم^(٤٣).

وفن الأفتناع هو فن التفكير، ويقال أن أرسطو قد توصل إلى كثير من التصنيفات المنطقية وخاصة المقولات من دراسة اللغة اليونانية، وما يعنيه أن اللغة تخضع للمنطق في تركيبها والعلة في ذلك أن الفاعل في التطور اللغوي هو العقل الإنساني. ولأن أكثر الخلاف متأت من مؤدى مفهوم اللفظ والعبارة والمصطلح وجعل الأساليب البرهانية (الاستدلالية) وسيلة للتوصل إلى حقيقة الخلاف، ولذا كان الفكر الإنساني ولا يزال بأمس الحاجة إلى معايير موضوعية تمكنه من بلوغ النتائج الصحيحة في عملية التفكير ووقايته من التحليلات والأفكار الخاطئة^(٤٤). وأشار المصنف إلى أن الدلالة التضمنية هي فرع من الدلالة المطابقية لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل، وكذلك الالتزامية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى^(٤٥). كما أشار المصنف إلى شروط الدلالة الالتزامية:

١. أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج تلازماً ذهنياً.

٢. أن يكون التلازم واضحاً بيناً^(٤٦).

فاللفظ المنسوب إلى معناه له عدة تقسيمات تارة ينظر إليه بما هو لفظ واحد وأخرى بما هو متعدد: فأخذ بيد أسماء الأعلام إلى المختص، وتناول المشترك الذي تعدد معناه، ثم تعامل ما بين المنقول والمرتجل وعين اللفظ الحقيقي وما استعمل في غير معناه وهو المجاز وأشار المصنف إلى أن الاسم المنقول ينقسم على:

١. تعييني يكون من ناقل معين باختياره وقصده كمنقولات العلوم والفنون، أي رجوع

الدلالة إلى القصد في الجعل والتخصيص.

٢. تعيّنني انه متأت من كثرة الاستعمال إلى حد الشهرة فينقلب اللفظ حقيقة. ثم تعامل مع اللفظ المترادف والمتباين^(٤٧)، فالترادف: اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد، أي اذا كان أحد الألفاظ رديفًا للآخر على معنى واحد، ثم يعرّج المصنف (رحمه الله) على قسمة الألفاظ المتباينة فنقول:

١. المثلان: اللذان يشتركان في حقيقة واحدة كزيد وعمر في الانسانية.
٢. المتخالفان: اللذان يلحظ فيهما جهة التغيير والاختلاف مثل الماء والهواء.
٣. المتقابلان: المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد (الابوة والبنوة) و(الحرارة والبرودة)^(٤٨).

المبحث الثالث

أقسام اللفظ

اولاً: اللفظ بما هو واحد

بذاته لا بوصف كونه ملحوظا كان الحق مع القائل بالجواز عقلا لضرورة عدم محذور عقلي فيه بعد امكان تعلق لحاظ واحد بأمر متعددة مبائن كل واحد مع الاخر واستعمال اللفظ فيها، كما في لحاظك النقاط المتعددة بلحاظ واحد متعلق بالمجموع. فاللفظ المنسوب الى معناه له عدة تقسيمات تارة ينظر اليه بما هو لفظ واحد وأخرى بما هو متعدد: فأخذ بيد أسماء الأعلام إلى المختص، وتناول المشترك الذي تعدد معناه، ثم تعامل ما بين المنقول والمرتجل وعين اللفظ الحقيقي وما استعمل في غير معناه وهو المجاز وأشار المصنف الى ان الاسم المنقول ينقسم على:

١. تعيني يكون من ناقل معين باختياره وقصده كمنقولات العلوم والفنون، أي رجوع الدلالة الى القصد في الجعل والتخصيص.

٢. تعيني انه متأت من كثرة الاستعمال إلى حد الشهرة فينقلب اللفظ حقيقة. ثم تعامل مع اللفظ المترادف والمتباين^(٤٩)، فالترادف: اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد، أي اذا كان أحد الألفاظ رديفاً للآخر على معنى واحد^(٥٠)، ثم يعرّج المصنف (رحمه الله) على قسمة الألفاظ المتباينة فنقول:

١. المثلان: اللذان يشتركان في حقيقة واحدة كزيد وعمر في الانسانية.
٢. المتخالفان: اللذان يلحظ فيهما جهة التغيير والاختلاف مثل الماء والهواء.
٣. المتقابلان: المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد (الابوة والبنوة) و(الحرارة والبرودة)

ثانياً: اللفظ بما هو لفظ متعدد

وهي ظاهرة من ظواهر هذه اللغة العظيمة، شغلت حيزاً واضحاً في اللغة، وقد

عرف العلماء هذه الظاهرة بأنها «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة»^(٥١)، والاختلاف في الوقوع هذه الظاهرة واضح عند القدماء^(٥٢)، فسيبويه^(٥٣)، وابن فارس^(٥٤) على راس المجيزين، وابن درستويه على رأس المنكرين^(٥٥)، في حين يذهب أبو علي الفارسي مذهباً متوسطاً بين المذهبين، فهو يرى إن المشترك لا يمكن إنكاره كما فعل ابن درستويه ومن وافقه، كما لا يمكن المغالاة فيه كما فعل الأصمعي والخليل وسيبويه^(٥٦)، وقد وردت في كتاب الغريب للحري ألفاظ تُعد من المشترك، وقد وردت الإشارة إليها بعدة صيغ وعلى النحو الآتي:

١. يورد الحري في الغريب المعاني المشتركة للفظ، ثم يحدد بعد ذلك المعنى المراد منها في الحديث، من ذلك شرحه للفظ (الإصبع) التي وردت في أحاديث ثلاثة، قال: «أخبرني أبو نصر عن الأصمعي: الأصابع: الواحدة إصبع لليد»^(٥٧) ثم يقول عن المعنى الآخر (الإصبع: الأثر الحسن من الرجل على عمل عمله، فأحسن العمل، أو معروف، يقال: ما أحسن إصبع فلان على فلان، وقال أبو عمرو: إنه لحسن الإصبع في المال إذا كان حسن القيام عليه...، وقال أبو زيد: لفلان علي إصبع حسنة، ويد حسنة...). ثم بعد تبينه للمعاني التي تدل عليها لفظة الإصبع يبين أن المعنى المراد في الأحاديث هو إصبع اليد، فيقول «قوله: هل أنت إلا إصبع دमित. هي مكسورة الألف منصوبة الباء، والإصبع مؤنثة»^(٥٨). وأشار المصنف إلى أن الجزئي والكلي وصفان للمفهوم، إذ المفهوم يقبل الاتصاف بالكلية تارة وبالجزئية أخرى^(٥٩) فيكون اتصاف الماهية باعتبار التشخيص وعدم قبول الانطباق على كثيرين اتصافاً جزئياً، وانطباق الماهية على جميع أفرادها ومصاديقها الخارجية يكون اتصافاً كلياً^(٦٠) ويشير المصنف إلى الجزئي الإضافي بأنه ما يكون كلياً لما تحته ويكون جزئياً لما فوقه. ويعرفه المصنف (رحمه الله) بأنه «الأخص في شئ أو المفهوم المضاف إلى ما هو أوسع منه دائرة». وينقسم الكلي قسمين هما: المتواطىء والمشكك، فالمتواطىء الكلي: هو المتوافقة أفراده في مفهومه، والمشكك: هو الكلي الذي تفاوت بين أفراده في صدق المفهوم عليها^(٦١).

من الآثار التي طبعها المصنف في قارئه حسن التفاتاته والتي هنا يسد فراغاً لولاها قد يحصل هو بيان المفهوم والمصداق ويلفت المصنف بنظرنا إلى تعريفها: المفهوم: نفس المعنى بها هو، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء^(٦٢). أما المصداق: فكل ما ينطبق عليه المفهوم أو أنه حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم) أما ما حكاه المصنف عن العنوان والمعنون يعني (دلالة المفهوم على مصداقه)، فان كان النظر مقصوراً على مفهوم الانسان وحده ولم يتعد إلى مصاديق أخرى يسمى بـ (الحمل الذاتي الأولي) مثل (الانسان حيوان ناطق)، وان كان المقصود من الحكم هو الافراد التي يطبق عليها المفهوم فهو محمول بـ (الحمل الشائع الصناعي) مثل: الانسان كاتب.

ثالثاً: اللفظ المطلق

ضد المقيد. أو: المرسل. واصطلاحاً: ما دل على الحقيقة بلا قيد؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ (المجادلة ٣). فخرج بقولنا: «ما دل على الحقيقة»؛ العام لأنه يدل على العموم لا على مطلق الحقيقة فقط. وخرج بقولنا:

«بلا قيد»؛ المقيد يجب العمل بالمطلق على إطلاقه إلا بدليل يدل على تقييده؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما تقتضيه دلالتها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك. وإذا ورد نص مطلق، ونص مقيد وجب تقييد المطلق به إن كان الحكم واحداً، وإلا عمل بكل واحد على ما ورد عليه من إطلاق أو تقييد.

إن فكرة المنهج من الأفكار التي شغلت العقل الأنساني منذ أقدم العصور فكانت الجهود ترسم خطأً بيانياً بين الصعود والنزول وحسب سعة التدوين الذي يشمل مساحة واسعة مرة، ويضيق مرة أخرى حسب متطلبات السياسة والحاكم وقوة البيئة علمياً، وعبر امتدادات زمنية وما عبرته جمع الرواية وتتبع الأخبار واستكشاف الحقائق زاد الكشف قيمة في تلك التأملات المنهجية مما أعطاها كماً من الانتماءات المعرفية للوصول إلى منهج يحدد صورة لفهم على وفق متطلبات العصر ويخطط إلى رؤية شمولية تستعرض خطوط الأستمولوجية لتشكل ترحلاً جديداً يتوافق ومرحلة التطبيق الصحيح لكل فكرة وضعت في حساباتها المنهجية الصحيحة. ويبقى التفكير وعملية المعقدة هو الصفة الأساسية التي ترقى الإنسان كما أنها عملية غير مرئية أو مسموعة، وإنما تتجلى من خلال انعكاساتها على الأنشطة البشرية. لقد أعطي العقل الإنساني القابلية على تمييز الأمور ومكّنه من الإدراك والسعة في فهم القضايا، بمعنى أن التفكير وإفراز الأفكار عملية ذهنية تتطور عند الجهد والممارسة الصحيحة. إن معركة النهوض بالمنهج العربي الذي يجرر الأمة وثقافتها ودوافعها من التبعية والارتهان ويجدد الحوافز الروحية للأمة ويقوم على إطلاق عناصر الممانعة في شخصيتها استناداً إلى مخزونها الحضاري الهائل المتمثل بالإسلام عقيدة

وشريعةً وتاريخاً، بحيث تأتي صياغتها لأطرها الفكرية ثمرة لهذا المنهج وتأتي تفاعلها في واقع نظرياتها شاهداً على تموضع ثقافتها ضمن مراحلها الممتدة. يحتاج تصور الأشياء والأفكار لأغراض التقييم أو التقويم إلى معيار تطبيقي لتحديد القيمة الفعلية لأبعاد المعلومات المتصورة ذهنياً والواقعة ضمن منظومة الجزم والاعتقاد ومن ثم تحدد الاتجاه والمسار، وما تدفعه القيمة الفعلية لها من تعميق قدرتها على تحديد أي الأفكار من جنس الحقائق ولعل أرسطو كان أبرز القدماء الذين فكروا في ابداع اسس ذلك المعيار فراه انه طريقة في تحليل العلم الى مبادئه وأصوله ووصفه بأنه مجموعة قواعد وأصول تُمهد من خلال التحليل للوصول الى حقائق الأشياء^(٦٣) فجعل ركنيه الأساسيين (مباحث الحد) و (مباحث البرهان) وجعل (مباحث الحد) وسيلة لتحديد المفاهيم^(٦٤)، لذا فان عموم الفكر الإنساني بأمس الحاجة الى معيار موضوعي يُسترشد به للوصول الى كنه الحقيقة.

ونجد أن الشيخ المظفر حاول أن يدفع تلك الموضوعية الراكدة في فترات استحكمت أن يكون هناك تموضع في النص والمنهج والأسلوب، فهو لم يخرج عن قوانين التقنين الحضاري الصاعد لكنه استعمل قواعد التأسيس الإصلاحية التي وضعت برامجه «المشاورة» التي حاولت «الإعادة» في هيكلية المناهج وفق المنظور الإسلامي المتجدد فكراً ومنهجاً.

الخاتمة

١. كتب الشيخ المظفر البحث المنطقي عامة والبحث الدلالي خاصة على وفق حركته التجديدية التي تبناها في مناهج العلوم الدينية، إذ وجدنا اللغة التي كتب فيها هذا البحث لغة مبسطة تتناسب نسبياً مع بحثه في الأصول الذي جاء بلغة بسيطة مقارنة بالمؤلفات الأصولية السائدة في الحوزة العلمية.

٢. وجدنا أنّ الشيخ المظفر كان متأثراً بفلاسفة الإسلام في هذا البحث، وعلى وجه الخصوص أنه كان متأثراً بابن سينا في كتابه الاشارات والتبیهات وكتابه الشفاء (المنطقيات).

٣. إنّ منهجية الشيخ المظفر في البحث الدلالي تتناسب تماماً مع مشروعه الاصلاحی عامة ودراسته في الأصول خاصة، إلا أنه لا يتناسب مع المناهج والمؤلفات المعتمدة في الدراسات الدينية، فالطالب حين يدرس ملفات الشيخ المظفر ثم ينتقل إلى دراسة مؤلفات أساتذة الحوزة الآخرين فإنه يجد بوناً شاسعاً بين مؤلفات المظفر وملفات الآخرين، إذ يجب قفزة قوية بين الأسلوبين والمحتوى، وهذا يشكل عائقاً حقيقياً أمام طلبة العلم الدينية، فالإصلاح ينبغي أن يكون في كافة المناهج.

٤. تتضح ملامح الفائدة من البحث الدلالي في البحث الأصولي في مباحث الدليل الشرعي خاصة مباحث الدليل اللفظي حيث حجية الظهور والأوامر والنواهي والقرائن وغيرها.

الهوامش

١. الزبيدي، تاج العروس، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٩٤٢.
٢. الرازي: مختار الصحاح، دار احياء التراث العربي، بيروت، (من دون تاريخ)، ص ٩٠٢.
٣. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د. عليّ زوين ١٩.
٤. علم الدلالة: جون لاينز ٩، وعلم الدلالة: بالمر ٣، وعلم الدلالة: أحمد مختار عمر ١١.
٥. رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة: د. أحمد نصيف الجنابي ٢١٢ (بحث)
٦. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية اللسانية): ميشال زكريا ١٤١.
٧. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: نايف خرما ٩٥، وينظر: البحث الدلالي عند ابن سينا في ضوء علم اللغة الحديث (اللسانيات): مشكور العوادي ٥٩.
٨. المعجم الفلسفي، صليبيبا، دار الفرات، بيروت ١٩٩٠، ص ٥٦١.
٩. ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد ١٨٣-١٨٤.
١٠. البيان والتبيين، الجاحظ، ١ / ٦٧.
١١. دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة ٣.
١٢. البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين ٩.
١٣. ينظر: المعتمد في أصول الفقه: محمد البصري ١ / ٣١-٣٠.
١٤. ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني ٩٢، ٤٣، ٩٨، ١٢١.
١٥. ينظر: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية: أحمد خليل ٦٤-٦٧.
١٦. مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة: د. محمد بركات ٣١١.
١٧. علم الدلالة دراسة وتطبيقاً: د. نور الهدى لوشن ٧٢.
١٨. المظفر، محمد رضا، المنطق، ج ١، طباعة ونشر وتوزيع، مؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣١. ينظر: الحلي، العلامة، القواعد الجلية ص ١٩٥. اليزدي، عبد الله، الحاشية على تهذيب المنطق، ص ٢٣ و ١٨٨ وما بعدها.
١٩. المظفر، محمد رضا، المنطق، ج ١، تعليق: الشيخ غلام رضا الفياضي، ص ١٤.
٢٠. اليزدي، عبد الله، الحاشية على تهذيب المنطق، ص ١٠٢.
٢١. المظفر، محمد رضا، المنطق، المتن، ج ١، ص ٣١.
٢٢. الحلي، القواعد الجلية ص ١٩٨. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية، ص ٥٨.
٢٣. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد في شرح الرسالة الشمسية، ص ٥٢١.
٢٤. للاستزادة ينظر: الطباطبائي، محمد حسين، بداية الحكمة، ص ٤٣.
٢٥. محمد رضا المظفر، المنطق، ج ١، ص ٧٥.

٢٦. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، المتن ، ج ١ ، ص ٣٦ .
٢٧. محمد رضا المظفر ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٦ .
٢٨. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، المتن ، ج ١ ، ص ١٧ .
٢٩. بدوي ، عبد الرحمن ، المنطق الصوري والرياضي ، ص ٦٧ .
٣٠. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، المتن ، ج ١ ، ص ٨٩ .
٣١. المدرسي ، محمد تقى ، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه ، ص ٨٨٥ .
٣٢. المجلسي ، محمد باقر ، بحار الأنوار ، ج ٢ ، ص ٢٣ .
٣٣. المدرسي ، محمد تقى ، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه ، ص ٤٠٣ .
٣٤. النشار ، علي سامي ، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، ص ٤١٣ .
٣٥. المظفر ، المنطق ، المتن ، ص ٣١ .
٣٦. بدوي ، عبد الرحمن ، المنطق الصوري والرياضي ، ص ٦٣١ .
٣٧. بدوي ، عبد الرحمن ، منطق ارسطو ، ص ٦٦ . وما بعدها .
٣٨. عفيفي ، ابو العلاء ، المنطق التوجيهي ، ص ٥٧-٥٨ .
٣٩. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، ج ٢ ، المتن ، ص ٣٦١ .
٤٠. الفكر الإسلامي ، مجلة ، العدد ٣٠ السنة الثامنة ، لسنة ١٤٢٢ هـ ، ص ٣٤١ .
٤١. المطهري ، مرتضى ، محاضرات في الفلسفة الاسلامية ، ص ٦٢ .
٤٢. المصدر نفسه ص ٧٢ .
٤٣. مهران ، محمد ، المدخل إلى المنطق الصوري والرياضي ، ص ٢٣-٢٨ .
٤٤. المطهري ، محاضرات في الفلسفة الإسلامية ، تعريب الرفاعي ، ص ٧٢ .
٤٥. محمد رضا المظفر ، المنطق ، المتن ، ص ١٣ .
٤٦. الحلي ، العلامة ، القواعد الجليلية ص ٨٩١ .
٤٧. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، ج ١ ، ص ٤٠ .
٤٨. مرتضى ، بسام ، دروس في المنطق ، ١٤١٣ هـ ، مؤسسة النعمان ، بيروت ، ص ٢٣ .
٤٩. المظفر ، محمد رضا / المنطق / ج ١ ، ص ٤٠ . العلامة الحلي / القواعد الجليلية / ص ٥٠٢ . اليزدي / عبد الله ، الحاشية ، ص ٢١٣ . ينظر : دروس في المنطق / بسام مرتضى / ١٤١٣ هـ ، مؤسسة النعمان ، بيروت ، ص ٢٣ .
٥٠. أشار المصنف إلى الجمع المنطقي ومعناه أكثر من واحد بينما الجمع في العربية بأكثر من اثنين .
٥١. المزهري ، السيوطي ، دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ١ / ٩٦ .
٥٢. ينظر: المزهري : ١ / ٣٦٩ .

٥٣. الكتاب: ٢٤/١، والمزهر: ٤٨٣/١ .
٥٤. الصاحبي: ٦٩ .
٥٥. المزهر: ٤٨٣/١ .
٥٦. ينظر: دراسات في اللغة، صبحي الصالح.
٥٧. الغريب: ١/٩٩٢، ٣٠٠ .
٥٨. الغريب: ١/٢٩٩-٣٠٠ .
٥٩. الطباطبائي، محمد حسين / شرح نهاية الحكمة / ج ١ / ص ٣٤٥. ينظر: المظفر، محمد رضا / المنطق / ج ١ / ص ٦٥ .
٦٠. المصدر نفسه، ج ١ / ص ٣٤٥ .
٦١. المظفر، محمد رضا، ج ١ / ص ٧٥ .
٦٢. منشورات كلية أصول الدين / المنطق ومنهج البحث ط ١٤٢٥ / ٨ هـ / قم / ص ٢٢. بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، مطبعة وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١٩٧٧، ص ٣، ص ٨ .
٦٣. عبد الأمير زاهد، التنظير المنهجي عند السيد محمد تقي الحكيم، ص ٨٣ .

المصادر والمراجع

١٧. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية: أحمد خليل.
١٨. مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة: د. محمد بركات.
١٩. علم الدلالة دراسةً وتطبيقاً: د. نور الهدى لوشن.
٢٠. المظفر، محمد رضا، المنطق، طباعة ونشر وتوزيع، مؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٤.
٢١. المظفر، محمد رضا، المنطق، تعليق: الشيخ غلام رضا الفياضي.
٢٢. الحلي، العلامة، القواعد الجلييلة.
٢٣. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية.
٢٤. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد في شرح الرسالة الشمسية.
٢٥. الطباطبائي، محمد حسين، بداية الحكمة.
٢٦. محمد تقي المدرسي، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه.
٢٧. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار.
٢٨. محمد تقي المدرسي، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه.
٢٩. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام.
٣٠. ابو العلاء عفيفي، المنطق التوجيهي.
٣١. عبد المتعال الصعيدي، تجديد علم المنطق.
٣٢. عبد المتعال الصعيدي، تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب.
٣٣. الحوزة العلمية، الشيخ المظفر المنهج الجديد في دراسات علم المنطق ط ١.
٣٤. دروس في المنطق، بسام مرتضى، ١٤١٣هـ، مؤسسة النعمان، بيروت.
١. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٢. الزبيدي، تاج العروس، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨.
٣. الرازي: مختار الصحاح دار احياء التراث العربي، بيروت (من دون تاريخ).
٤. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د. عليّ زوين.
٥. علم الدلالة: جون لاينز، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨.
٦. رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة: د. أحمد نصيف الجنابي (بحث)
٧. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية اللسانية): ميشال زكريّا.
٨. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: نايف خرما.
٩. البحث ال دلاليّ عند ابن سينا في ضوء علم اللغة الحديث (اللسانيات): أ. د. مشكور العوادّي.
١٠. المعجم الفلسفي، صليبيبا، دار الفرات، بيروت، ١٩٩٠.
١١. الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد.
١٢. البيان والتبيين، الجاحظ.
١٣. دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمّودة.
١٤. البحث النحويّ عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين.
١٥. المعتمد في أصول الفقه: محمد البصريّ.
١٦. التعريفات: الشريف الجرجانيّ

٣٥. الطباطبائي، محمد حسين، شرح نهاية الحكمة، ج ١.
٣٦. منشورات كلية اصول الدين، المنطق ومنهج البحث ط ٨، ١٤٢٥هـ، قم.
٣٧. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، مطبعة وكالة المطبوعات، الكويت، ط ٣، ١٩٧٧ م.
٣٨. عبد الأمير زاهد، التنظير المنهجي عند السيد محمد تقي الحكيم.



